التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

مقدمة:

يعتبر التكتل الاقتصادي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ،ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ولكنها تتركز جميعا حول دفع عجلة النشاط الاق في الإتجاه الصحيح ،وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحه في الناتج القومي كل من الدول الأعضاء في هذا التكتل .

فالتكتل الاقليمي منهج علمي سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاق والاج وهو أيضا اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التي تؤمن به وتشترك فيه على أن تستنفذ جميع الامكانات المالية والبشرية والطبيعية المتوفرة في المنطقة لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال والاكتفاء الذاتي تساعد نفسها بنفسها بدل الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة ،وتكون قوة اق وسياسية لمواجهة الأخطار الخارجية كظاهرة العولمة وإن يطلق عليها أحيانا التحررية الجديدة new liberalism ،أو رأسمالية الكازينو أو الرأسمالية غير المنتظمة risorded capitalism أو الاقتصاد الإنجلوسكسوني ،وأحيانا أخرى ،يطلق عليها اسم الأمركة americanization [1]

فالعولمة بصفة عامة –وكما يفترض فيها-مثل الشارع المزدوج (طريقتين)وليس طريقا واحدا ،بحيث تأخذ الأمم بقدر ما تعطي ،أما الأمركة أو التغريب فهو الشارع ذو الاتجاه الواحد ،حيث تسعى أحد المناطق للهيمنة على باقي المناطق تحت إسم أو شعار العولمة [2]حيث كانت هذه الظاهرة محل الدراسة ،على أساس أنها ظاهرة قديمة أم حديثة النشوء ،وهنا نستعرض دراسة كل من "ليفين ووليام مسون"حول بداية هذه الظاهرة وهي مجرد عرض الفكرة وإضافة لا على وجه التفصيل لأننا سوف نفصل فيها فيما بعد ،وأشار هذين الذارسين سنة 2000 كما ادعى البعض ،إنها بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ومن ثمة فإنها ظاهرة شديدة الحداثة .

« globalization did not begin 5000 years ago,or even 500 years ago it began in the early 19th century in that sense , it is a modern phenomenon »[3]

ولإبراز أهمية الدراسة "التكامل الإقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة "فقد تنبهت مختلف دول العالم ومناطقه الاقليمية إلى أهمية التعاون والتكامل *

لبناء إقتصاداتها ،إذ صار من الصعب في عالمنا المعاصر على بلد بمفرده تحقيق نمو إق وتطور إج متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة والالكترون المعقد ،وما يتطلبه لمتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية ،ومواد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات ،فالامكانات الذاتية وحدها لايمكن أن تحقق تقدما للدول دون

---

[1]–Harold james,''the end of globalization'' :lesson from the great depression haward –

[2]–د.رضا عبد السلام ،**إنهيار العولمة** ،"مصر،المكتبة العصرية ،الطبعة الأولى ،2007"–ص24.

[3] -Oroube j.williams , « **when did globalization began** ? »national bureau of economic research(NBER),march 2000.

*حيث سيرافقنا في هذا البحث كلمتي "التعاون الاقتصادي" ،"والتكتل الاقليمي" أو الجهوي ،وهي مرادفات لكلمة التكامل الاقتصادي .

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

تكتل إقليمي على أسس واضحة و رغبة سياسة حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الإستفادة من هذا التكتل الإقليمي .

وبالتالي إن العمل العربي المشترك هو الأداة للوصول إلى التكامل الاق وبناء النظام العربي القوي ،هذا ويوجد في الأدبيات الاق تدرج في العمل المشترك المؤدي إلى الوحدة الإقتصادية ومن ثمة فالوحدة السياسية .

ومن أهداف هذه الدراسة مايلي:

1- الوقوف على الصورة الحقيقة بمفهوم ونشأة ظاهرة العولمة وأهم آثارها وآلياتها وأهدافها .
2- التعرف على مفاهيم التكامل الاق ودرجاته.
3- التعرف على واقع التكامل الاق العربي من حيث مسيرته وفوائده وضرورته وأهم المحاولات والعقبات التي واجهت العمل العربي المشترك.
4- مستقبل العمل العربي المشترك وكيفية مواجهة ظاهرة العولمة

وقد اتخذنا عند دراستنا لهذا الموضوع خطة جاءت كالنحو التالي :

قسمنا هذا البحث إلى بابين ،تعرضنا في الباب الأول لتحديد جوانب العلاقة بين العولمة والتكامل الاق العربي وفرعناه إلى فصلين ،تطرقنا في الفصل الأول :لدراسة ظاهرة العولمة أما الفصل الثاني فدراسة لظاهرة التكامل الاق العربي ةتناولنا في الباب الثاني لواقع التكامل الاق العربي في ظل العولمة وقسمناه بدوره لفصلين ،ففي الفصل الأول :العولمة ومحاولات التكامل الاق العربي .

أما الفصل الثاني :آفاق التكامل الاق العربي في عصر العولمة .

- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و النقدي لواقع ظاهرة العولمة و التكامل الاقتصادي العربي و الآفاق المستقبلية للعمل العربي المشترك في مواجهة تحديات العولمة في القرن الحادي و العشرين و ذلك بالاعتماد على مصادر محلية عربية وأجنبية في حدود المعلومات المتاحة.

- **إشكالات الدراسة**:

- ما معنى كل من ظاهرتي العولمة و التكامل الاقتصادي العربي؟.
- ما معنى تأثير العولمة على التكامل الاقتصادي العربي؟.
- هل وصل العرب لتكامل عربي في زمن العولمة؟ و ما هي معوقاته؟
- في ماذا تكمن العلاقة ما بين ظاهرتين مختلفتين العولمة و التكتل الإقليمي؟.
- ماذا يحتاج المجتمع العربي حتى يصل لهدف التعاون، الوحدة و التكامل الاقتصادي العربي.
- و كيف يمكن للاقتصاد العربي المتكامل أن يتخذ، عملية العولمة؟

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الباب الأول:تحديد جوانب العلاقة بين العولمة والتكامل الإقتصادي العربي

أصبحت العولمة ظاهرة تملأ الدنيا و تشغل الناس حيث شهد العالم منذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي تحولات سياسية و اقتصادية واسعة النطاق تمثلت في قيام تكتلات و أحلاف سياسية و عسكرية و تكتلات اقتصادية كبيرة، و ذلك نتيجة طبيعية للحربين العالميتين الأولى و الثانية ثم قيام الحرب لباردة بين المعسكرين الرئيسيين الشرقي و الغربي ثم سقوط الاتحاد السوفيتي و أعقب ذلك توحيد الألمانيتين 1989م، و ذلك بعد تهديم حائط برلين الشهير، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

و قد حظي موضوع العولمة باهتمام غالبية المفكرين في كافة دول العالم على اختلاف مستويات تطورها و ذلك في ضوء الانعكاسات الكبيرة لهذه الظاهرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية لهذه الدول .

و قد تزايد الاهتمام في الوطن العربي و بخاصة في الآونة الأخيرة بظاهرة العولمة بعد أن أمضت مراكز الأبحاث العربية سنوات عديدة في دراسة هذه الظاهرة فصدرت العديد من الدراسات و الأبحاث ، يدافع عنها البعض ، و ينتقدها البعض الآخر[1].

و نحاول في هذا الباب تحديد ماهية كل من العولمة و التكامل الاقتصادي فقسمناه إلى فصلين، تعرضنا في الفصل الأول إلى ظاهرة العولمة أما الفصل الثاني فتعرضنا لظاهرة التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الأول: ظاهرة العولمة

تعد العولمة Mondialisation من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل العملية السياسية والدبلوماسية و الاقتصادية و غيرها.

و ترتد أهمية ظاهرة العولمة إلى تباين أبعاده و تشعب آثارها إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية فحسب، وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها آثار ملموسة على مختلف جوانب الحياة الانسانية.

و قد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة ، و ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به، أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها و ثبات آثارها، كما

---

[1] – غالب أحمد عطايا، **العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي**، (ورقة مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول، الفجيرة، 29-2002/04/30) في : "على موقع الأنترنتhtm العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي ./: File://A 00: H14"

تباينت الاتجاهات و الآراء و المواقف بصددها ما بين مؤيد و معارض ، أو ما بين مرحب ومندد[1].

و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة في هذا الفصل كمحاولة للوقوف على هذه الظاهرة ، فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تعرضنا في المبحث الأول لمفهوم و أسباب العولمة أما في المبحث الثاني تعرضنا لتأثيرات هذه الظاهرة على الوطن العربي.

المبحث الأول: العولمة دراسة للمفهوم و الأسباب:

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، و يتمثل ذلك في زيادة حجم ونوع معاملات السلع، و الخدمات العابرة للحدود وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا، كذلك أصبحت القرارات و الأحداث، و الأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم الأخرى .

و يشير الاقتصاديون إلى هذه الظاهرة على أنها العولمة[2]

و لمزيد من التفاصيل فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين ، ففي أوله، ارتأينا إلى دراسة لمفهوم العولمة أما ثانية فتطرقنا إلى أسباب ظهور العولمة و مجالاتها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة:

لقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الخيرة و ذيوع الكتابات المعنية بدراساتها، أن تعددت و تنوعت التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة . فراح كل باحث يركز على بعد معين من بين الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة.

و كان أيضا لابد عند الوقوف عند مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الاستخدام، أن نقف عند تطورها التاريخي و ذلك من خلال استعراض الظروف التاريخية التي مهدت لها و هيأت لظهورها .

فكل هذا تعرضنا له من خلال فرعين، في الأول وقفنا عند تعريف العولمة، أما الفرع الثاني فقمنا بدراستها من حيث ظروف بروز هذه الظاهرة.

الفرع الأول: تعريف العولمة:

لفظ العولمة هو كلمة مشتقة من لفظ "عالم" و مصطلح العولمة العربي هو ترجمة للكلمة الانجليزية Globalisation التي تعني تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل الكل و هي كلمة مشتقة من كلمة Globe التي تترجم إلى الكون أو كوكب الأرض.

و يشير محمد عابد الجابري (1996) إلى نقط العولمة باعتباره ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي بمعنى الانتقال من

---

[1] – د. ممدوح محمود منصور– **العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد** –(المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 2007) ، ص 07.

[2] – د. عمر صقر– **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** (الأردن 2002/2003) صفحة 3.

سيادة الدولة القومية و حدودها إلى الكرة الأرضية جميعها، كما أشار إليها البعض بلفظ الكوكبة و البعض الآخر أطلق عليها الكونية[1].

العولمة لغة هي تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كلهن و يقال عولم الشيء أي جعله عالميا[2].

و اصطلاحا اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق و ثنيا إلى اختراق الحدود القومية و إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة إن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات متعددة الجنسية[3].

و هذا التعريف يعتبر التعريف الدقيق لهذه الظاهرة بشكل عام و شامل.

تعريفات أخرى للعولمة:

- **Waters 1995** : ينظر إلى العولمة على أنها العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية و الجتماعية و يتزايد في نفس الوقت ادراك الأفراد لذلك التراجع.

- **Dunning1997** : يعتبر العولمة عبارة عن تضاعف الروابط و الارتباطات بين المجتمعات و الدول بشكل ينظم و يرتب نظام الاقتصاد الحالي كما أنه تصف العمليات التي من خلالها تفوز القرارات و الأحداث و الأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد و الجمعيات في بقية أجزاء العالم.

- **Cerny1995** : أنها مجموعة من الهياكل و العمليات السياسية و الاقتصادية تتبع من تغير صفات و خصائص السلع و الأصول التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي.

- **Otsubo 1996** : تكامل الانتاج و لتوزيع و استخدام السلع و الخدمات بين اقتصاديات دول العالم.

- **Aloso Gamo1997** : زيادة في التجارة الدولية و الروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي و التغيرات التكنولوجية.

---

[1] – د. عبير محمد علي عبد الخالق– **العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية** ،(الاسكندرية – دار الجامعة الجديدة – الطبعة الأولى2007) صفحة 15.

[2] – د. ممدوح محمود منصور – المرجع نفسه– صفحة 07.

[3] – د. موسى محمد حربي عريقات، **التكامل الإق العربي و تحديات ظاهرة العولمة** (بحوث إق عربية العدد 20، 2000).ص 52.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

- **د.إسماعيل صبري عبد الله، 1995**: يستخدم مصطلح الكوكبة بدلا من العولمة و هي التدخل الواضح لأمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع و السلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد، أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول[1].

- يحلل Cerny كثرة و تعدد التعريفات الخاصة بالعولمة إلى أنها مجموعة من عمليات التغيير التي حدثت و تحدث في العالم و من ثم فالعولمة ليست واحدة أو متجانسة، و دودها غير واضحة. و لم تتبلور بعد خصائصها المتعدد الأبعاد و يرجع (د. مهدي الحافظ 1997) عدم تبلور المفهوم الفكري و العلمي للعولمة إلى أسباب عدة منها الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل و الرغبة في تزكية مسلمات إيديولوجية معينة، بالإضافة إلى اغفال أو غض النظر عن معطيات أو وقائع جديدة في عملية التطور من شأنها أن تكون أساسا و علة جوهرية لنشوء العولمة و اتساعها[2].

الفرع الثاني: ظروف بروز ظاهرة العولمة:

تجمع المراجع على أن مفهوم العولمة حديث الظهور جدا في جميع اللغات إذ ظهر في العالم الغربي في بداية عقد التسعينات و قد سبق حدثان ضخمان أثرا في حركة العلاقات الدولية واتجاهاتها و على موازين القوى في العالم، الأول بسقوط المعسكر الشرقي الذي اتخذ من سقوط جدار برلين رمزا له عام 1989 و الذي أنهى فترة من الحرب الباردة بين المعسكرين وأرسوا الأطلسي التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

و صاحبها حالات من الاستقطاب و الجزر في علاقات هذين المعسكرين بحيث وصلت في الجزر إلى التهديد بحرب عالمية ثالثة مباشرة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، و في المد وصلت إلى الاتفاق على تقييم مناطق نفوذ في بعض بقاع العالم، و بين ذلك حصلت حروب بالوكالة كما حصل في فيتنام و أفغانستان.

و قد أتاحت حالة الحرب الباردة و الصراع و التنافس العالمي على مناطق النفوذ مع وجود هامش من الحرية كما سمي ب(دول عدم الانحياز) ، الذي محن كثيرا من الدول من الاستقلال عن الدولتين الكبيرتين أو أحدهما ثم جاء الحدث الآخر الكبير و هو حرب الخليج الثانية في عام 1991 و هي حرب شبه عالمية لكن من طرف واحد دون تكافؤ في القوى.

و انتهت الحرب بانتصار أمريكي غربي أضف إلى ذلك النصر التاريخي على المعسكر الشرقي و هذان الانتصاران أتاحا لأمريكا نوعا من السيادة العالمية مستغلة تقدمها التقني و الاقتصادي و قوتها العسكرية[3].

---

[1] – د. عمر صقر– المرجع نفسه، صفحة 5-6.

[2] – د. عمر صقر– المرجع نفسه، صفحة 7.

[3] – الأساتذة عياشي حفيظة، **العولمة و السيادة**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة وهران 2006-2007).ص 74.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

كما سبق لنا و أن ذكرنا أن مصطلح العولمة أو مفهومها حديث النشأة ، إلا أن الاتجاه نحو العولمة قديم جدا حيث أن ماركسي و انغلنر كانا يتكلمان عن هذه الظاهرة نفسها- ظاهرة العولمة- منذ 150 عاما. عندما كتبا في البيان الشيوعي أن السلع التي تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الانتشار شرقا و غربا، و لن يفلح في صدها أي سور ، و لو كان بمثابة سور الصين العظيم.

إن كثرة الكلام عن ظاهرة العولمة في السنوات العشر الأخيرة ليس سببها نشأة الظاهرة بل نموها و بمعدل متسارع و لكن من الضروري التأكيد هنا على أن العامل الأساسي المسؤول عن نشأة ظاهرة (العولمة) المالية و قدمها و استمرارها و تسارعها هو التقدم والتطور التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

و ما ترتب عن هذا التقدم و لتطور من سرعة و انخفاض تكلفة النقل و الاتصالات و النمو السريع للأسواق المالية العالمية. و عولمة الأنشطة المشتركة في كل من الصنيع و الخدمات مع النمو المتسارع للإستثمار الأجنبي المباشر، و زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي و تكامل عملياتهم على نطاق العالم، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الانتاج و ليس فقط القائم على التجارة ، كذلك الانجاز الذي حققته جولة أورجواي على طريق تحرير التجارة الدولية مع اتساع نطاق تحرير التجارة لقطاعات جديدة، مثل المنسوجات و الزراعة و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

كذلك ساعد على بزوغ هذه الظاهرة سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها كثير من الدول النامية، و دول الكتلة الاشتراكية سابقا، الأمر الذي ترتب عليه مزيد من التكامل مع السوق العالمي[2].

إذا كنا قد تطرقنا إلى ظروف بروز ظاهرة العولمة سالفة الذكر فكان لابد علينا أن نتطرق إلى المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة فيمكن ايجازها في ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: (1870- 1914)

بدأت هذه المرحلة في منتصف القرن التاسع عشر و حتى نهاية الحرب العالمية الأولى و قد تميزت تلك المرحلة بوجود القليل من الحواجز المصطنعة التي تقف حجر عثرة أمام حرية التبادل الاقتصادي بين دول العالم مما أدى إلى تزايد و سهولة تدفقات السلع و رؤوس الأموال و الأفراد عبر الحدود، و إن كان عدد الدول التي كانت تتحكم في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة محدودا حيث اقتصر على الدول الكبرى التي قادت حركة المد الاستعماري حيث نجد أن هذه المرحلة قد بدأت محفوزة بعاملين أساسيين:

1- هو التقدم التكنولوجي في مجال النقل و الذي صاحبه انخفاض كبير في تكاليف النقل من خلال التحول من السفن الشراعية إلى السفن التجارية و ظهور الخطوط الحديدة.

---

[1] – أ. حربي محمد موسى عريقات– المرجع نفسه، ص 50.

[2] – د. عمر صقر– المرجع السابق ص 3– 4 .

2- التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على تحركات السلع و الخدمات و التي بدأت باتفاقية فرنسية انجليزية في هذا الصدد.

و قد صاحب العولمة في مرحلتها الأولى بعض المظاهر ما يلي:

1- تضاعفت نسبة الصادرات من الناتج العالمي خلال هذه المرحلة من 4% إلى 8 % .

2- زيادة صادرات السلع الأولية مقابل صادرات السلع الصناعية.

3- ارتفاع نسبة الهجرة من البشر خلال هذه المرحلة للعولمة بحوالي 10% من سكان العالم.

4- ارتفاع نسبة مخزون رأس المال الأجنبي من 9% من الناتج الاجمالي في الدول النامية عام 1870 إلى 32% عم 1914. أي أنها تضاعفت ما يقرب من أربع مرات.

5- ساعدت العولمة على تقريب الأجور في الدول التي اندمجت في الاقتصاد العالمي[1].

المرحلة الثانية: (1944- 1980)

قبل الخوض في تفاصيل هذه المرحلة ينبغي علينا لاشارة إلى أن فترة ما بين المرحلتين الأولى والثانية للعولمة و هي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية (1914-1944) قد شهد فيها تيار العولمة انتكاسة ملحوظة حيث تم التراجع عن سياسة حرية التجارة و العودة للحماية و القيود. ولعل السبب في ذلك هو أن هذه المرحلة قد شهدت ثلاثة أحداث كبيرة و هي الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) و الكساد العظيم (1929-1933) والحرب الثانية (1938-1944) و من أهم مظاهر و ملامح هذه المرحلة:

1- انكماش حرية التجارة بين الدول حتى أن واردات الو.م.أ انخفضت خلال فترة الكساد العظيم بنسبة 30%

2- فرض رسوم و حصص جمركية على الواردات.

3- ضعف حركة رؤوس الأموال بين الدول .

4- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة الثلث خلال هذه الفترة و زادت أعداد الفقراء 25%

لقد بدات المرحلة الثانية للعولمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الثمانينات من القرن 20 حيث نجد أنه بعد ح.ع. 2 تخلى العالم عن سياسة افقار الجار (غلق الأسواق أمام منتجات الدول الأخرى) حيث ثبت أنها تؤدي في نهاية الأمر إلى إفقار الجميع مما أدى إلى ابرام الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة عام 1947 و التي عرفت باسم اتفاقية الجات بهدف تحرير التجارة بين الدول و تم لتوقيع عليها في البداية من قبل 22 دولة التزمت بمبادئ أساسية.

---

[1] – د. عبير محمد علي عبد الخالق – المرجع نفسه- ص 35-36.

و قد ارتكز النظام الاقتصادي العالمي في تلك المرحلة على ثلاثة دعئم أساسية:
1- نظام نقدي دولي يتم إدارته من خلال صندوق النقد الدولي FMI ، يتمثل دوره في ضبط قواعد السلوك فيما يتعلق بأسعار الصرف و موازين المدفوعات و مصادر تمويل العجز.
2- نظام مالي دولي يتولى إدارته البنك الدوليWB و يكون مسؤولا عن كل ما يتعلق بانتقالات رؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية أو استمارات[1].
3- الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة المعروفة بالجات و التي تلاها إنشاء نظام تجاري دولي تشرف سكرتارية الجات على أدائه من خلال اجراء مفاوضات متعددة الأطراف سميت بجولات الجات.
و تكاد الكتابات المعاصرة تتفق على أن المؤسسات الدولية الكبرى التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد ساهمت بسياساتها و آلياتها المختلفة في دفع قوى العولمة في تلك المرحلة .

المرحلة الثالثة: (من 1980 – حتى الوقت الراهن)

بالرغم من أن العولمة قد بدأت منذ فترة طويلة على مراحل إلا أنها تختلف في المرحلة الثالثة عن سابقتها في سرعة تأثر جميع دول العالم بالأحداث التي تتم في كل دولة و يرجع هذا التقدم الكبير الذي حدث في مجال الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة .
و تتسم الخصخصة و التخلي عن التخطيط المركزي الذي كان شائعا في معسكر الدول الشرقية هذا بالاضافة إلى قيام العديد من الدول بازالة القيود و الحواجز أمام حركة التجارة الدولية و انتقالات رؤوس الأموال و الاستثمارات و إنشاء التكتلات الاقتصادية و من ثمة ازداد الاتجاه تدريجيا نحو العولمة الاقتصادية العالمي في إطار القول بأن العالم سوف يتحول إلى قرية صغيرة ، يساعد على تكاملها التقدم التكنولوجي الهائل لاسيما في مجال الاتصالات و الذي كان سمة أساسية لهذه المرحلة كذلك شهدت هذه المرحلة استكمال أضلاع المثلث الدولي القائم على إدارة الاقتصاد العالمي بانشاء منظمة التجارة العالميةWTO في يناير 1995 لتحل محل سكرتارية الجات و ذلك بعد انتهاء جولة أورجواي عام 1994 بالتوقيع على إعلان مراكش من جانب 117 دولة لتركيز وظيفتها في تسيير حركة التجارة الدولية لتشترك بذلك مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إدارة النظام الاقتصادي العالمي[2].
و لكي تنطلق العولمة في المرحلة الأخيرة كان لابد لها من الارتكاز على علاقات بين الدول أكثر تحررا ، إلا أن هذا التحرير لم يكن ليؤتي ثماره إلا بمساندة قوى تسيير هي:
1- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

---

[1] – د. عبير محمد علي عبد الخالق – المرجع نفسه– ص 37-39.
[2] – د. عبير محمد علي عبد الخالق. المرجع السابق، ص41- 42.

2- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم و التي اقترنت بحرية راس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.
3- عالمية الإتصالات التي تترتب على تطور تقنيات و صناعة الأقمار الصناعية.
4- عالمية المعلومات التي ترتبت على تطور تقنيات و صناعة الكمبيوتر جنبا إلى جنب مع تقنيات و صناعة الأقمار الصناعية.
5- عالمية النمط الاستهلاكي و حرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره في العالم.
و هذه القوى متداخلة معا بطبيعتها و متضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي[1].

المطلب الثاني: أسباب و مجالات العولمة:

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات و من هذه العوامل ما هو اقتصادي و منها ما هو سياسي و ثقافي ، و يؤثر و يتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى.
لكن سنقتصر على أهم العوامل الاقتصادية فقط بالدراسة في هذا المطلب إلى جانب الغاء الضوء على مختلف المجالات التي شملتها العولمة.
و عليه فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين في أوله تطرقنا للسباب المؤدية لظهور العولمة أما في الثاني فتعرضنا مجالات العولمة.

الفرع الأول: أسباب ظهور العولمة

سنستعرض أهم السباب المؤدية للعولمة خاصة الاقتصادية منها دون أفكار لأهمية العوامل الأخرى في تأثيرها على العولمة.

أ -انخفاض القيود على التجارة و الاستثمار:

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية و أصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة و في ظل رعاية الجات تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات و قد ترتب على المفاوضات متعددة الأطراف التي تمت في إطار الجات تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول لمتقدمة.

ب- التطور الصناعي في الدول النامية و زيادة تكاملها مع السوق العالمي:

يصفHarris ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة و الحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا من 1965- 1988 من الناتج المحلي الاجمالي للعالم من 5% إلى 20 % و من الناتج الصناعي العالمي 10% - 23% و زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965 إلى 34% عام 1988 إلى جانب زيادة نسبة السكان.

ج- تكامل أسواق المال الدولية:

---

[1] – د. عبير محمد علي عبد الخالق. المرجع السابق، ص 43.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا من مظاهر التكامل المالي الدولي، كما أن صورة هذه الحركة و درجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم و تاتي هذه التدفقات التي تتدفق بين الدول أو خلال السواق المالية استجابة للإختلاف في معدلات الفائدة على الأدوات و الأوعية المختلفة و فيما بين الأسواق المختلفة بالاضافة إلى اختلافات في درجات و أشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال.
كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية و الدول المصدرة لرأس المال[1].

د- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر:
يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر فابتداء من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في زيادة.
بلغ هذا التدفق للدول الصناعية أكثر من أربعة أمثاله بين (1984- 1990) و انخفض خلال الفترة 1990- 1992 نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية لكنه عاود الانتعاش بقوة.
و نفس الشيء بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي راس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة (1993- 1996) بل و اقترب سنة 1996 من 200 مليار دولار.
هـ - التقدم التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات:
إن التغيرات التكنولوجية أحد محركات العولمية و دور التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات على تسارع عمليات العولمة كما أوضح Lipsey أن التكنولوجيا الحديثة ترتب عليها انتقال في النظم عبر الاقتصادية العالمية .
كذلك حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل و الاتصالات فانخفضت قيمة المكالمة الهاتفية، وتكلفة النقل بين الدول المختلفة، و ظهور الفاكس و شبكات الكمبيوتر الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية.

<u>الفرع الثاني</u>: مجالات العولمة.
تظهر العولمة في مجالات عديدة من مجالات الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، و أهم هذه المجالات:

[1] – د. عمر صقر– المرجع السابق، ص 9-14.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

-1- العولمة السياسية:

و أبرز مظهر للعولمة السياسية ما حدث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة، إذ بدأ دورها يتضاءل، و صار الخضوع لرؤوس الأموال أمرا تقتضيه الحكمة السياسية و تتساوى في ذلك جميع الدول بل صار رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية، و يقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة و أصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل محل الدولة و قفزت فوق أسوارها بل أخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية كما برز سقوط الشمولية و السلطوية و النزوع إلى الديمقراطية و التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان، بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان بسبب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن و الأمم المتحدة.[1]

- و ذلك يظهر جليا من خلال استخدام الأمم المتحدة بعد الهيمنة عليها و على مؤسساتها السياسية المؤثرة خاصة مجلس الأمن الذي تعتبر قراراته ملزمة عالميا، واستخدام حق النقض (الفيتو) المجحف عند الضرورة أو التلويح باستخدامه لمنع أي قرار لا يريده الغرب و خاصة أمريكا، و لعل ما يجري الآن من تعسف أمريكي يدعم بريطانيا و مجاملة من بقية الأعضاء الدائمين في استعمال هذه المنظمة العالمية لتكريس هيمنة أمريكا هو غيض من فيض.[2]

-2- العولمة الاتصالية (الثقافية):

التي تبرز من خلال البث التلفازي عن طريق الأقمار الصناعية عن طريق الأقمار الصناعية، و بصورة أكثر من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة، وتدور حول الإنترنت أسئلة كبرى، و لكن الذكر أن نشأتها و ذيوعها و انتشارها ستؤدي إلى ثورة معرفية في تاريخ البشرية.

-3- العولمة الثقافية:

إن العولمة تعني ذلك التداخل الواضح في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية دون اهتمام يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء وطن محدد أو لدولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية.

إن العولمة الثقافية هدفها إشاعة متعة زائفة على الحياة و هو مفهوم شمولي يشمل اللباس والترفيه و أسلوب الطعام و الطراز المعتمد في حو مصمم لهذا الغرض كما يشمل العولمة التأثر بالرسومات لتغيير نمط التفكير و الذوق.

فالعولمة هي محاولة للحد من المظاهر الإنسانية و إزالة خصوصيات كل دولة و قد تمسك بعض المفكرين و الساسة و رجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة و وجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم و تراثه و حضارته تحت سيطرة فكر واحد و حضارة واحدة، و قد ساعدهم على ذلك ضعف البنية الثقافية الوطنية، و عدم تغلغل الإيمان الصحيح في نفوس المسلمين في العالم الإسلامي.

---

[1] غالب أحمد عطايا – المرجع نفسه،ص: 08

[2] الأستاذة: عياشي حفيظة،المرجع نفسه، ص: 71.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

إن الثقافة الاستهلاكية التي تبثها عشرات الأقمار الصناعية على مئات القنوات الفضائية التي باتت تعمم الثقافة الفردية القائمة على الفلسفة البرجماتية في ترويج لا مثيل له لثقافة الاستهلاك التي تزيف الوعي بالإعلام المضلل المرج لنمط من الحياة بعيدا عن القيم السامية والمثل العليا.[1]

-4- العولمة الاجتماعية:

و ذلك بتنميط العالم على نحو من نمط المجتمعات الغربية (تغريب العالم) و بالذات أمريكا (الأمركة) و ذلك بنقل قيم المجتمع الغربي و الأمريكي بالذات ليكون المثال و القدوة، سواء ما نقل منها نتيجة طبيعية لرغبة تقليد الغالب، لأن الأمة المغلوب معلومة بتقليد الغالب كما قال ابن خلدون، و تسلك العولمة الاجتماعية وسائل لذلك منها:

أ- المؤتمرات الدولية في مجال المرأة و الشباب و الأطفال و السكان و التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية التي تشهدها حقبة التسعينات بشكل كبير و ما زالت متواصلة، حيث تطرح وثائقها و توصياتها نموذج الحياة الاجتماعية الغربية، و مثلا على ذلك ما طرح في وثيقتي مؤتمر السكان في القاهرة و مؤتمر بكين عن المرأة.

ب- نقل السلوكيات و العادات الغربية من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية و شبكة الإنترنت و المثال على ذلك عيد الحب... و هي عادة غربية ذات أصول دينية و ثنية و أخلاق غربية، بدأ ينتشر في المجتمعات المحافظة كدول الخليج.

-5- العولمة العسكرية:

و ذلكم من خلال الأحلاف و المعاهدات العسكرية التي تعقدها الدول الكبرى، وبالذات أمريكا مع الدول الصغيرة، و من خلال الأحلاف الإقليمية التي تكون هذه الدول طرفا فيها،و كذلك من خلال حلف الأطلسي الذي حددت أهدافه اتجاه الجنوب بعد انتهاء الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفياتي و انحلال حلف وارسو.

-6- العولمة الاقتصادية:

برز مفهوم العولمة الاقتصادية حديثا نتيجة التطور التكنولوجي، و شهدت فترة التسعينات من القرن 20 نقطة تحول بارزة في النظام الاقتصادي العالمي و العلاقات الاقتصادية الدولية، فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق و المنافسة، و تعظيم دور القطاع الخاص و تقليص دور قطاع الاتصالات في العالم، واتساع نشاط التجارة بين الدول.

فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي، و المنافسة في الأسواق، و توسيع الأسواق و نمو المشاريع لتبادل السلع و الخدمات، و استخدام التكنولوجيات و حركة رؤوس الأموال في الأنشطة الاقتصادية.

و هذه التجليات الاقتصادية تظهر بوجه خاص عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، و نشاط الشركات الدولية و المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، وقد انفرد النظام الرأسمالي في تشكل النظام الاقتصادي الدولي وفق الأسس الآتية:

---

[1] غالب أحمد عطايا، المرجع نفسه ، ص: 08-09.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

1- إحلال اقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد الموجه
2- تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي و ترك مهمة تحديد الأسعار لآليات السوق الحر.
3- إلغاء الدعم السلعي و الخدمي بكافة صوره المباشرة لتعكس الأسعار القيمة الحقيقية للسلع و الخدمات و عناصر الإنتاج.
4- تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية، و الكمية و الإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول وفق مبدأ المنافسة الحرة.
5- تحرير و تعويم أسعار و صرف العملات المحلية، و ترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض و الطلب في السوق النقدية.
6- تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد و ترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض و الطلب على النقود.
7- خصخصة المشروعات العامة، و تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي و تفعل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعال في النشاط الاقتصادي و الاستثمار الإنمائي.[1]

[1] الأستاذة: عياشي حفيظة، المرجع نفسه ص: 74-75.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المبحث الثاني: تأثيرات العولمة على الوطن العربي و الموقف منها.

*ما الموقف من العولمة؟ ما إيجابيات هذه الظاهرة؟ و ما سلبياتها؟

هي إشكالات تثار عند دراسة هذه الظاهرة، و من أهم التساؤلات التي تقف أمام العولمة، فكيف كان موقف المجتمعات من العولمة؟ هل أثرت هذه الحالة تأثيرا إيجابيا أم سلبيا في الوطن العربي.

للإجابة عن الإشكالات فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تطرقنا في كل منهما إلى تأثيرات العولمة في الوطن العربي و الموقف منها كل على حدى.

المطلب الأول: تأثيرات العولمة.

إنه من البديهي أن يكون لكل ظاهرة من الظواهر تأثيرات و انعكاسات في ذلك المجال، فكان من الطبيعي أن تكون للعولمة تأثيرات باعتبارها ظاهرة، فيمكن أن يكون ذلك الأثر الإيجابي أو السلبي، أي أن يكون له وجهين أو جانبين لأنه لا يمكن أن يكون جانب مطلق فكل شيء يكون نسبي.

و لأكثر دراسة تعرضنا في هذا المطلب إلى تأثيرات العولمة التي فرقناها على جانبين في القسم أو الفرع الأول التأثيرات الإيجابية هذه الظاهرة أما القسم أو الفرع الثاني فتطرقنا للتأثيرات السلبية.

- **الفرع الأول**: التأثيرات الإيجابية.

إن أبرز إيجابيات العولمة التركيز على قيم العدل و حقوق الإنسان و القانون و الشريعة الدولية في سياق التوجهات العالمية الجديدة و هذه المبادئ و القيم من صميم رسالة الإسلام الخالدة و الأمة الإسلامية أولى الأمم التزاما بهذه القيم و التي تعمل بمقتضاها وتعمم إشاعتها.

كما يرى Evan Luanda أن العولمة تسهم في توزيع الثروة و القوة و تضمن الأمن الدولي وتشجع الرفاهية الاجتماعية، و تحمي البيئة و حقوق الإنسان، و تعزز الديمقراطية والتعددية، و تسهم في توزيع القوى الاقتصادية و تعزز المؤسسات الوظيفية و السياسية للمجتمع الدولي، و تؤدي إلى تحرير أسواق التجارة و رأس المال، و تزيد من حجم التجارة و الإنتاج المحلي و العلمي و فتح أبواب التنافس الحر و لا سيما في مجال التجارة و كذلك إلى نشر الثقافة الحديثة و سهولة الحصول على المعلومات...إلخ.[1]

و من إيجابيات العولمة ما تضمنته اتفاقية منظمة التجارة الدولية التي تستهدف:

1) تحيق الضرائب الجمركية.
2) تشجيع المنافسة بين الدول و الشركات.
3) محاربة ظاهرة إغراق السوق.
4) توسيع مجال التجارة، ليشمل الخدمات و المعلوماتية و الاتصالات و المواصلات.

---

[1] غالب أحمد عطايا، المرجع نفسه ، ص:22.

5) فتح الأسواق العالمية أمام السلع و منتجات الدول المختلفة، و نجم عن تطبيق هذه السياسة ارتفاع حجم حصة الدول النامية من التجارة من 23%إلى46%، و ترتب عن ذلك تدفق رؤوس الأموال الخاصة على الدول النامية الذي يرجع أساسا إلى سياسات هذه الأخيرة.

6) عدم التمييز في المعلومات بين الدول.
7) تحديد قواعد السلوك التجاري.
8) تحريم الدعم الداخلي لسعة معينة.

زيادة على ذلك فإن ربط العالم بشبكات الإنترنت يمكن الاستفادة منها حيثما كان في العالم و متى شاء، فضلا عن ذلك توحيد العالم اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا لأبعاد الصراعات الحالية.[1]

- **الفرع الثاني**: التأثيرات السلبية.

تسببت التطورات الراهنة للنظام الدولي المعاصر في ظل عصر العولمة، في أزمة طالت كل أنماط الدول، و طرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، فإذا كانت أزمة الدولة الماركسية، و هي أزمة انهيار للنموذج الشيوعي، فإن أزمة الدولة الديمقراطية اللبرالية تتجسد في أزمة الحزب السياسي الذي هو عماد تعدديتها، كما أن أزمة الدولة البيروقراطية تتمحور حول ضعف الفعالية و العجز عن بناء قطاع عام قادر و كفؤ.

عموما هذه الأزمات تغذيها مصادر داخلية و أخرى خارجية دولية نعرضها كالآتي:

أ)**المصادر الداخلية**:

1- أنتجت سياسات التحرير الاقتصادي ارتخاء في قبضة الدولة على أصولها، فلم تعد علاقاتها بها علاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارته.

2- أدى نمو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها بنقلها لفاعلين آخرين، فقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة و التعليم و الثقافة و النقل والمواصلات و البريد، ثم امتدت إلى إدارة السجون و خدمات الأمن.

3- أدت العولمة إلى تهديد الثقافة و الحضارة المحلية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية و نمط معين من الأفكار ليشمل الجميع، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد و تاريخه الوطني و موروثاته الثقافية و الحضارية، كما أدت إلى الضغط على الهوية و الشخصية الوطنية المحلية، و إعادة صهرها و تشكيلها في إطار هوية و شخصية عالمية.

ب)**المصادر الخارجية**:

1- أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل الكيانات غير القومية.

---

[1] الأستاذة: عياشي حفيظة، المرجع نفسه ، ص:129-130.

2- أنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومة التي أصبحت من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة.
3- فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية وقررت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها للدول أو منحها إياها بضرورة تبنيها الديمقراطية و التنشئة على ثقافة حقوق الإنسان.
4- لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي و الخارجي (أو بين مسؤولية الدولة و مسؤولية المجتمع الدولي).[1]

- **المطلب الثاني**: الموقف من العولمة.

إذ كنا قد تابعنا بالدراسة انعكاسات العولمة و تأثيراتها على الوطن العربي فكان لا بد من معرفة وقعها على المجتمع الدولي.

و معنى هذا نتعرف على انسجام هذه الظاهرة مع المجتمعات من عدمه فسنتعرض بالدراسة إلى موقف المجتمعات من العولمة، فقسمنا هذا المطلب إلى فرعين كذلك، ففي أوله: تعرضنا لوقعها و موقف بعض المجتمعات منها.
أما في ثانيها: فألقينا الضوء على موقف العرب من العولمة كظاهرة حتمية.

- **الفرع الأول**: موقف المجتمعات منها.

للإجابة عن سؤال –ما موقف المجتمعات المختلفة من العولمة؟- هناك معركة كبرى إيديولوجية و سياسية و اقتصادية و ثقافية تدور حول ظاهرة العولمة، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل و هناك اتجاهات تقبل بالعولمة دون تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم، و هي تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة.

ينبغي لنا الإشارة هنا إلى أن الدولة التي تعمل حاليا لفرض ظاهرة العولمة أو الترويج لها بمستوياتها كافة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد "الهيمنة الأمريكية" أو "أمركة العالم"، و هي تستخدم في سبيل ذلك سطوتها السياسية و قدرتها العسكرية و تقنيات الاتصال الحديثة.

كما نريد أن نسلط الضوء على موقف إسرائيل من العولمة فنقول.

-هناك حقيقة يجب أن يعمها كل مواطن عربي و مفادها أن إسرائيل لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و هي من أدوات العولمة الاقتصادية الأمريكية مقارنة بغالبية الدول العربية التي تعتمد في تمويل مشاريعها على مؤسسات تمويلية دولية فإسرائيل تشجع القطاع الخاص و تدعمه لكنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التي تمليها مصالح الدولة العليا و لا تسمح له بتجاوزها، إن إسرائيل تطرح تصورها الخاص بالعولمة و تحاول فرضه على الدول المحيطة بها من الدول العربية، و هو تصور"الشرق أوسطية" فمشروع الشرق أوسطية الذي تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة، و يمثل دفاعها عن النظام الشرق أوسطي من خلال مزايا كثيرة ستجنيها دول المنطقة حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين و تتمثل بالآتي:

[1] الأستاذة: عياشي حفيظة، المرجع السابق ، ص:130-130.

- اعتبارات الكفاءة و رفع معدلات النمو.
- مزايا الخصخصة و تقسيم العمل.
- انتهاء عصر الإيديولوجيا.
- مزايا الانفتاح على الآخر و التفاعل معه.
- خطأ التمسك بالولاء التقليدي لأمة أو وطن.
- مزايا السلام و أضرار الحرب.
- تستخدم إسرائيل هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية في الوقت الذي تفعل عكس ذلك حيث تتمسك بإيديولوجيتها و ترفض الانفتاح على الآخر، تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية كما أنها تتمسك بالولاء التقليدي للأمة و الوطن.

و تمارس الحرب باستمرار و انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني من خلال الممارسات التعسفية و الاعتداءات عليه.[1]

- **الفرع الثاني**: موقف العرب منها.

لو سألنا ما هو الأثر السلبي لظاهرة العولمة على وطننا العربي؟ إن الأمر واضح جدا بعد محاولات الهيمنة الأمريكية حيث أصبح الوطن العربي بثرواته و عمقه الاستراتيجي والاجتماعي مباحا للولايات المتحدة الأمريكية، و مرتعا خصبا لترويج بضائعها وأفكارها و بخاصة بعد حرب الخليج عام 1991م لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية و التحكم فيه لاستعماله سلاحا ماضيا ضد معارضيها في أوروبا و آسيا، و السيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط.

و قد ساهمت عملية اجتياح العراق و الكويت، في تفاقم التوتر، و قد أحدثت شرخا كبيرا في جسم الوطن العربي و تكريس انهيار النظام العربي و انكشافه أمام العالم حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من ضعف و تخاذل و تناحر و خسائر بشرية و ملية قدرت بحدود250 مليار دولار و إعطاء فرصة كبيرة للهيمنة الأمريكية.

- إن هناك العديد من نقاد الهيمنة الأمريكية، أي النظام العالمي الجديد أحادي القطب أمثال الأستاذ هيربرت شبير في كتابه "وسائل الإعلام و الإمبراطورية الأمريكية" كما أن هناك انتقادا حادا للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية و خاصة الأمريكية العملاقة في إضعاف الدول النامية و منها الدول العربية، حيث أن هناك ما يقارب 358 مليار دير غالبيتهم من الأمريكيين يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5مليار من سكان العالم، إن الشركات متعددة الجنسية تعتبر العنصر الأساسي في مفهوم العولمة و هذه الشركات ضخمة جدا حيث تتجاوز قيمة المبيعات السنوية لإحداها الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول النامية منها الدول العربية.
- و باستمرار كنا نحذر من مخاطر الاستثمار غير المحلي و خاصة غير العربي لما له من أهداف حاقدة اتجاه الدول العربية.

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 52-56.

- و كما لا ننسى أن الشركات متعددة الجنسية هي ظاهرة الاستعمار الحديث، فهي تعتبر العالم سوقا مفتوحا لها، و الدول النامية ضحية الشركات المسيطرة حاليا على اقتصاداتها بالإضافة إلى نشر الفساد و الرشاوى و التبعية لها، و بسبب ذلك تقوم بتعميق الهوة بين ما يسمى- بالعالم الرأسمالي الحر المتقدم تكنولوجيا و علميا و إعلاميا وبين العالم النامي المحطم اقتصاديا و سياسيا و علميا.[1]

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 53-54.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الفصل الثاني : **آليات التكامل الاقتصادي العربي**.

يعتبر التكتل الاقتصادي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة، لتحقيق أهداف مختلفة و متعددة، و لكنها تتركز جميعا حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح، و بالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة في الناتج القومي لكل من الدول الأعضاء في هذا التكتل.

فالتكتل الإقليمي منهج علمي سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهو أيضا اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التي تؤمن به و تشترك فيه على أن تستنفذ جميع الإمكانات المالية و البشرية و الطبيعية المتوفرة في المنطقة لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال والاكتفاء الذاتي تساعد نفسها بنفسها بدلا من الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة و تكون قوة اقتصادية و سياسية لمواجهة الأخطار الخارجية كظاهرة العولمة.[1]

و لمزيد من التفصيل قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تعرضنا في المبحث الأول لمفهوم التكامل الاقتصادي العربي أما المبحث الثاني فقد تعرضنا لمظاهر هذا التكامل و أهميته.

المبحث الأول: **مفهوم التكامل الاقتصادي.**

إن كلمة "التكامل" في المعنى الدارج ذات الدلالة الواضحة على ربط أجزاء ببعضها البعض ليتكون منها كل واحد.

أما في الأدبيات الاقتصادية فإن اصطلاح التكامل الاقتصادي لا يحمل هذا المعنى، إذ نجد أن بعض علماء الاقتصاد يدرجون تحت هذا العنوان صورا مختلفة من التعاون الدولي.

كما قدم آخرون بعض الأدلة على أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على التكامل الاقتصادي يربط هذه الاقتصاديات القومية[2].

و عليه فقد تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم التكامل الاقتصادي الذي بدوره فصلنا فيه في مطلبين أولهما تعريف التكامل الاقتصادي و نشأته أما ثانيهما فإلى أسبابه وأهدافه.

- **المطلب الأول**: تعريف التكامل الاقتصادي و نشأته.

لقد تنبهت مختلف دول العالم و مناطقه الإقليمية إلى أهمية التعاون و التكامل فيما بينها لبناء اقتصاداتها، إذ صار من الصعب، في عالمنا المعاصر على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي و تطور اجتماعي متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة و

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 48.

[2] د.حسين عمر، **الاقتصاد و العولمة** (مصر، دار الكتاب الحديث،) ص: 07.

الإلكترون المعقد و ما يتطلبه و استخدامها من مهارات بشرية و موارد أولية متنوعة و أسواق كبيرة لتصريف المنتجات، فالإمكانات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدما كبيرا للدول دون تكتل إقليمي، فما معنى هذا الأخير؟[1]

للإجابة على هذا الإشكال فرعنا هذا المطلب لفرعين تعرضنا في الفرع الأول لتعريف التكامل الاقتصادي على حدى، أما الفرع الثاني فتعرضنا لنشأته.

الفرع الأول: تعريف التكامل.

إن أصل كلمة "تكامل" Intergration- لاتيني. ابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس –اكسفورد- الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا.

إن معنى التكامل يختلف عند الاقتصادي و عند رجل الأعمال و التاجر و المزارع و حتى عند المواطن العادي و لقد اختلف أيضا في تعريف التكامل الاقتصادي بين اقتصادي وآخر، فقد أصبح أحد المفاهيم الذي عرف التكامل الاقتصادي و ميز بين التكامل الاقتصادي كعملية و بين التكامل كواقع، فهو كعملية يشتمل الإجراءات كافة و التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، و أما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصادات البلاد المختلفة[2].

و يعرض "بيلا بلاسا" نموذجه للتكامل على خمسة مراحل متدرجة و هي كما يلي:

1- منطقة التجارة الحرة: Free Trade Area

و يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية اتجاه بقية دول العالم.

2- اتحاد جمركي: Customs Union

و في هذه الصورة من صور التكامل تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية و لكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي أوما يسمى (الجدار الجمركي)[3].

3- السوق المشتركة:Common Marker

و بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال- فيما بين دول السوق، و على ذلك تشكل دول الأعضاء سوقا

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 48.

[2] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 59.

[3] د.حسين عمر، المرجع السابق، ص: 08.

موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال في حرية تامة، ومن أمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

4- الاتحاد الاقتصادي:Economie Union

إن هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة حيث إنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات و حرية انتقال عناصر الإنتاج – العمل و رأس المال – فيما بين الدول الأعضاء و التعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.

5- الاندماج الاقتصادي: Economie Intégration

و هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي إذ تتضمن – بالإضافة إلى ما قدمناه في المراحل الأربعة السابقة – توحيد السياسات الاقتصادية كافة، و إيجاد سلطة إقليمية عليا، و عملة موحدة تجري في التداول عبر بلدات المنطقة المتكاملة و جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات و في هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية و خضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

و هذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام –أو الاندماج الاقتصادي- لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

و في ضوء هذا يمكن القول بأن نظرية التكامل الاقتصادي تعني بالنتائج الاقتصادية التي تترتب على التكامل في صوره الخمس المتتابعة و بالمشكلات التي تنشأ بسبب تباين السياسات القومية.

حقيقة يمكن اعتبار نظرية التكامل الاقتصادي جزءا من الاقتصاد الدولي كفرع من فروع علم الاقتصاد إلا أن هذه النظرية أوسع مجالا من نظرية التجارة الدولية تأسيسا على أن نظرية التكامل هذه تتقصى عما لإدماج أسواق قومية من أثر ملموس على النحو الاقتصادي فضلا عن بحث الحاجة إلى التنسيق الاقتصادي الذي يستوجبه قيام أي اتحاد اقتصادي كصورة قبل النهاية للتكامل[1].

- تعريفات أخرى للتكامل الاقتصادي:

من وجهة نظر –ميردال "Myrdal" فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزول جميع الحواجز ما بين الوحدات المختلفة و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على مستوى قومي.

[1] د.حسين عمر، المرجع السابق ، ص: 09.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

أما من وجهة نظر – Tinbergen-jan- هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، و إن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية اثنتين فأكثر و إزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها و تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة، و صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية.

فإذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادي على أنه عملية تنسيق مستمرة فهو يتضمن بالضرورة إجراءات لإزالة العوائق الاقتصادية بيم مجموعة من الدول، و إذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادي على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن ذلك يعني بأن العوائق بين اقتصادات تلك الدول قد رفعت.

- الفرق بين التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي:

التعاون الاقتصادي يعني تسهيل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية أي أنه يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين لتحقيق هدف معين مشترك لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل على أن تحتفظ هذه الوحدات الاقتصادية المعينة بخصائصها المتميزة، في حين يعني التكامل إزالة هذه العقبات و العوائق، أما الوحدة الاقتصادية و هي ذروة التكامل الاقتصادي فتعني إزالة كل العقبات و العوائق ليصبح الاقتصاد و مجال نشاطه كلا لا يتجزأ.[1]

- **الفرع الأول**: نشأته.

ما إن وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها، و في غضون ذلك، كانت المنطقة العربية تمر بمخاض التحرر من ربقة الاستعمار و إنجاز الاستقلال السياسي، و تتطلع شعوبها إلى الوحدة أو الاتحاد، و لم تشأ بريطانيا الدولة الاستعمارية البارزة لمعظم المنطقة يوم ذاك معاداة الشعوب العربية، و هي تخوض الحرب، فأرادت بمكرها استرضاء الجماهير و امتصاص غضبها، فأصدرت بيان رحبت فيه في ماي 1941 بأي عمل يتم في اتجاه الوحدة العربية، إزاء ذلك نشط بعض الساسة العرب في إجراء المشاورات لكيفية تحقيق هذا الهدف القومي.[2]

و بالتالي فنظرا للأحداث التاريخية في القرن و خاصة في النصف الثاني منه فقد أصبح التعاون و التكتل الاقتصادي الإقليمي و الدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التطلع للوحدة الاقتصادية و السياسية. و قد أخذت الدعوة للتكامل تتوسع و تزداد أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي في العالمين الرأسمالي و الاشتراكي و كذلك بين الدول النامية و بخاصة دول أمريكا اللاتينية و

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 61.

[2] د. سليمان المنذر، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**،(مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 2004)،ص: 13.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

بعض الدول الإفريقية و أقطار العالم العربي، و هذا ما حدا بعض الاقتصاديين إلى تسمية هذا العصر بالتكامل.[1]

و كما قلنا سالفا، بعد إجراء لبعض الساسة العرب المشاورات لكيفية تحقيق هدفهم القومي "التكامل الاقتصادي" فقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي، هو تاريخ إنشاء الجامعة العربية نفسها في 23-03-1945 الذي تمثل في خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي.

و في عام 1950،و أثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادي و الأمن القومي، حين أبرم معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي و أنشأ بموجبها المجلسين التوأمين –المجلس الاقتصادي و مجلس الدفاع المشترك- و منذ عام 1953 عقد المجلس الاقتصادي أكثر من ثمان و عشرين دورة، و كانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج و الشمول فبدأ من مرحلة التعاون و التنسيق صعودا إلى مرحلة بناء صرح التكامل و الوحدة الاقتصادية العربية، في حين صادق مجلس الجامعة و المجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في عام 1957 و التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 1964/04/30.

و في عام 1964، أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السوق العربية المشتركة و كان فقط بين أربع دول عربية و هي الأردن و مصر و العراق و سوريا، و انضمت ليبيا و السودان بعد عام 1977.[2]

و في عام 1981، أنشئ أيضا مجلس التعاون الخليجي بين الدول العربية الخليجية و هي السعودية و عمان و الكويت و قطر و البحرين، و دولة الإمارات العربية المتحدة و رغم وجود هذه الاتفاقية الموقعة بين هذه الدول منذ عام 1981 إلا أن هناك مشاكل موجودة بين هذه الدول.

و في عام 1989، تم إنشاء تجمعين اقتصاديين إقليميين بين الدول العربية:

- اتحاد التعاون العربي و يشمل كلا من الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا و موريتانيا.

- و مجلس التعاون العربي و يشمل كلا من الأردن و مصر و العراق و اليمن.

* لكن في الوقت الحاضر لا يوجد سوى اتحاد المغرب العربي و هو شبه مشلول، أما مجلس التعاون العربي فقد انتهى و خاصة بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991.

إن عقد الخمسينيات تحول في تصاعد التوجهات نحو كل من الوحدة السياسية و التكامل الاقتصادي فالمجالس الشمولية مثل مجلس الجامعة و المجلس الاقتصادي كانت محدودة الفاعلية بحكم نشأتها و تكوينها، فلم تحقق تقدما يذكر عن طريق التكامل و اكتفت بعقد اتفاقات لتحرير المبادلات تكرر تعثر تنفيذها و تعديلها، و تعرض كثير من قرارات المجلس الاقتصادي للشكل بسبب تحفظ عدد من الدول عليها.

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 61.

[2] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 62-63.

* و إذا كان الكثير من الدول المتجاورة تجد لديها المبررات المادية فقط لنشأة التكامل الاقتصادي فيما بينها، فإن الأقطار العربية بالإضافة إلى هذا العامل لديها من المقومات المشتركة في التاريخ و اللغة و العادات و التقاليد و وحدة الكفاح و الهدف مما يجعل التكامل الاقتصادي حلقة ضرورية من حلقات الوصول إلى هدف الأمة العربية الأسمى في الوحدة الاقتصادية و السياسية.[1]

- **المطلب الثاني**: أسبابه و أهدافه.

بات من الواضح أن معظم دول العالم كانت صناعية متقدمة أو الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، علاوة على أن الدول النامية تلجأ إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدوليةRégional Economic intégration، و تساعد منظمة التجارة العالمية على هذه الظاهرة التي أصبحت الهم الشاغل لمتخذي القرارات.

هناك العديد من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في مثل هذه التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود بعض الأهداف المتوخاة عند الانضمام إلى هذه التكتلات.[2]

لمزيد من المعرفة و الدراسة فرعنا هذا المطلب إلى فرعين، فتعرضنا للدوافع أوالأسباب وراء الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية في أول الأمر ثم إلى أهداف التكامل الاقتصادي.

- **الفرع الأول**:

-1- أسباب التكامل الاقتصادي العربي:

ما مدى الحاجة لإقامة السوق العربية المشتركة؟ و ماهي المزايا و الكلفة لكل دولة من الدخول في مثل هذه الاتفاقيات؟

و إشكالات أخرى تطرح، أهمها و أبرزها ما هي الدوافع و الأسباب وراء التكامل الاقتصادي العربي؟

للإجابة عن هذه الإشكالات، في حقيقة الأمر هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تدعو الدول العربية إلى دخول و تفعيل السوق العربية المشتركة، و كلها قرارات مبنية على قواعد اقتصادية بحتة و أخرى سياسية سنتكلم عنها فيما بعد، بالإضافة إلى توافر الشروط اللازمة لنجاحها مثل اللغة المشتركة، الدين، العادات و التقاليد و الموقع الجغرافي، كل هذه العوامل تقدم البيئة المناسبة لتفعيل مثل هذه الاتفاقية فعند مقارنة الدول العربية بالدول الأوربية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، نجد هناك اختلاف

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 63-**65**.

[2] **د. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، (بيروت ،الدار المصرية اللبنانية، د.ت)ص: 173.

كبير بين هذه الدول في اللغة، الدين، العادات و التقاليد وخلافه من الأمور فيرى معظم الاقتصاديين أن هذه العوامل المشتركة تساعد على التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ومن بين الأسباب وراء التكامل الاقتصادي العربي ما يلي:

1- تؤدي اتفاقية التكامل الاقتصادي إلى الاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة ، فعلى سبيل المثال تختلف الدول العربية فيما بينها من حيث تركيب و هيكل الاقتصاد ، فنجد أن دول الخليج و ليبيا و الجزائر تعتمد على البترول و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيماوية كمصدر رئيسي للدخل، فيما نجد أن دول كمصر و المغرب و تونس تتمتع ببعض التنويع الاقتصادي[1]، و يلعب القطاع الصناعي دورا متقدما فيها إلى حد ما، و لقد نشط هذا القطاع في الآونة الأخيرة، إضافة إلى بعض الدول الأخرى التي تعتمد على الزراعة مثل السودان و مصر، هذا التنوع في مصادر الإنتاج يؤدي إلى تسهيل ما يسمى بخلق التجارة Trade Creation أي إمكانية الاستفادة من هذه الإمكانيات التي حبا الله بها العالم العربي.

2- صغر حجم السوق المحلي لكل دولة على حدا، فإننا نجد أنها دول صغيرة و أسواق صغيرة و لا تؤدي إلى الاستفادة بميزة الحجم التي تتمثل في أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى خفض التكلفة، في حين أذا نظرنا إلى الدول الأوروبية، و هذا يشجع على الإنتاج و الاستفادة الاقتصادية من الإمكانيات المتاحة، يرجع صغر حجم السوق في الدول العربية كمثيلاتها من الدول النامية إلى عدة عوامل من أهمها: ارتفاع نسبة النشاط الاستهلاكي التقليدي لدول الغرب، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية من وسائل نقل و اتصالات، كل هذا يؤدي إلى معظم المشروعات العربية المنفردة لا تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية خاصة القادمة من الدول الصناعية، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدول العربية.

3- تعاني الدول العربية بصفة عامة و خاصة الدول غير النفطية من ضعف مقدرتها على القيام بالمشروعات الكبرى و المتقدمة و التي تتسم بعدم قابليتها للتجزئة سواء كان ذلك من الناحية الفنية أو الاقتصادية، علاوة على اعتبارات التكنولوجيا، يعود السبب وراء ضعف مقدرة الدول العربية للقيام بهذه المشروعات العملاقة إلى عدة أسباب[2]رئيسية من أهمها: قلة رؤوس الأموال لإقامة مثل هذه المشروعات. ضيق نطاق السوق المحلية بالإضافة إلى ندرة الكفاءات العلمية و التكنولوجية.

و بالتالي فإننا نجد أنه في حالة دخول هذه الدول في تكتلات اقتصادية مع بعضها البعض، يؤدي إلى التغلب على هذه العقبات.

4- ضعف المركز التنافسي و التفاوضي لكل من الدول العربية كل على حدا في مجال التعاملات الاقتصادية، كما أن التقدم العلمي في هذه الدول يتسم بالتبعية للدول الصناعية و عدم وقدرته على تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتناسب مع احتياجات هذه

---

[1] د. فؤاد أبو شيت، المرجع نفسه، ص: 176-177.

[2] د. فؤاد أبو ستيت، المرجع نفسه، ص: 178.

الدول، كما أن التعليم في معظم الدول النامية و العربية لا يرقى إلى المستوى المطلوب الذي يؤهل هذه الدول على المنافسة.

5- تعاني الدول العربية غير المصدرة للبترول من ارتفاع مديونيتها الخارجية، إضافة إلى ضعف مقدرتها التصديرية مما يعرض هذه الدول إلى العديد من التقلبات الاقتصادية التي تضر بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لهذه الدول، كما أن التقلبات العالمية السريعة في أسعار البترول تؤثر أيضا على الدخول النفطية، مما يعني أن الدخول في تكتلات تجارية أو اقتصادية عربية سيؤدي إلى الحد من آثار هذه التقلبات على كل دولة على حدا.

6- يعتبر التكامل الاقتصادي للدول العربية ضرورة من أجل الحد من ظاهرتين هامتين هما:الانخفاض الواضح في معدلات الاستثمارات الحكومية و الخاصة في معظم الدول العربية و خاصة في الآونة الأخيرة بالرغم من وجود الفوائض في بعض هذه الدول، و نزوح هذه الأموال إلى الاستثمارات في الخارج و خاصة في الأسواق المالية العالمية.

من الملاحظ أيضا أن هناك تسابقا واضحا بين الدول العربية في الدخول في إنشاء المشروعات الاقتصادية الاستهلاكية و خاصة الصناعات الخفيفة مما يجعل التعامل التجاري بين هذه الدول من الصعوبة بمكان لتشابه القاعدة الصناعية في معظم هذه الدول.[1]

7- أصبح من الضروري في ظل عصر التكتلات الاقتصادية و سيطرة الشركات عابرة القارات Transnational Trius و انخفاض تكلفة الاتصالات و التطور الهائل في التكنولوجيا أن تتكامل هذه الدول مع بعضها البعض، أما البديل الآخر المتاح إليها هو التهميش Marginalisme مما يؤدي في المدى الطويل إلى عدم استطاعة كل دولة من هذه الدول مجابهة الاقتصاد العالمي، و ذلك لضعف كل دولة على حدا مما يجعل الدعوة إلى التكتل الاقتصاد العربي ليس درب من الرفاهية أو الموضة و إنما من الأهمية بمكان و لذا فإن دخول الدول العربية في اتفاقيات تجارية مع بعضها البعض للحد من آثار التقلبات الاقتصادية العالمية وتنويع قاعدة اقتصادياتها.

و أخيرا أوضحت العوامل و الأسباب السابقة مدى حاجة الدول العربية إلى إقامة السوق المشتركة.[2]

-2- أهداف التكامل الاقتصادي العربي:

لقد جاء في مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموجهة إلى لجنة الخبراء العرب التي كفلت بوضع مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية ما يلي:

«إن الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية هي أحد الحقائق الكبرى في التاريخ العربي، فقد كانت البلاد العربية منذ قرون عديدة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تكون مجتمعا اقتصاديا واحدا و إن انفصال هذه البلاد بعضها عن بعض في أعقاب الحرب المذكورة، كان نتيجة لأطماع خارجية استعمارية، و مع ذلك فإن العلاقات

---

[1] د. فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص: 179-180.

[2] – د. فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص: 180-181.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الاقتصادية بين تلك البلاد ظلت قائمة، و إن أصابها وهن نسبي، و مهما يكن من أمر، فقد أضر هذا الانفصال بالبلاد العربية ضررا اقتصاديا بليغا، إذ تحولت بسببه إلى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على إنتاج كبير».

و بوحي من هذه الاعتبارات و غيرها، أنجزت اللجنة المشروع في عام 1957، و تم التوقيع على الاتفاقية في 1962 و قد تحددت الأسس التي انطلقت منها اللجنة و بعض الأهداف في وضع هذا المشروع في مقدمته الموجزة التي تناولت الآتي:

1- رغبة حكومات دول الجامعة العربية في تنظيم العلاقات الاقتصادية بينها و توطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية و التاريخية القائمة بينها.

2- رغبة تلك الحكومات في تحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها و تنمية ثرواتها و أمين رفاهية البلاد العربية.

3- اتفاق الحكومات العربية الأعضاء و هي "الجمهورية العربية السورية، العراق، المملكة الأردنية، دولة الكويت وهي الدول التي وقعت الاتفاقية و أبرمتها" في الجامعة على قيام وحدة كاملة بين دولها.[1]

4- و إن يتم تحقيق هذه الوحدة الكاملة بصورة تدريجية و على مراحل من جهة، و بما يمكن من السرعة من جهة أخرى.

5- ألا يكون من شأن الانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل، نتيجة تحقيق هذه الوحدة الكاملة، الاضرار بمصالح تلك الدول الأساسية.

6- أن يتم كل ما تقدم وفقا للأحكام التي تضمنتها الاتفاقية في موادها العشرين والملحقتين المرفقتين بها، و اللذان يعتبران جزءا لا يتجزأ منها.

كما أن هذه الوحدة الاقتصادية حاولت التوصل إلى بعض الأهداف المسطرة لذلك و هي:

أ - حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.

ب- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية.

ج- حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.

د- حرية النقل و الترانزيت و استعمال و سائل النقل و الموانئ و المطارات المدنية.

ه- حقوق التملك و الإيصال و الإرث.[2]

و نفس هذه الأهداف كانت أهم الأهداف التي جاءت بها السوق العربية المشتركة.[3]

---

[1] د. محمد هشام خوار حبكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية** (الاسكندرية، المكتبة العصرية 1972/1971) ص: 441-442.

[2] د. محمد هشام خوار حبكية، المرجع نفسه ، ص: 442-443.

[3] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 63.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المبحث الثاني: مظاهر التكامل الاقتصادي العربي و أهميته.

بعد استعراضنا لأهم الأسباب التي جعلت الدول العربية تذهب لتكامل الاقتصاد العربي و معرفتنا البحتة لأهدافه و مقومات دول العالم العربي و إمكانياتها في هذا المجال فإنه من البديهي علينا أن نتطرق إلى مجالات أو مظاهر هذا التكامل الاقتصادي العربي وأهمته حتى نصل للإجابة عن بعض الإشكالات التي تقف أمام كل دارس لهذا الموضوع و التي من بينها:

- في أي القطاعات يمكن التكامل الاقتصادي العربي؟
- أين تكمن أهمية هذا التكامل؟
- هل الدول العربية المتكاملة اقتصاديا ستجني بعض الفوائد من هذا التكامل أم لا؟

فلا مزيد من التفصيل قد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول مظاهر التكامل الاقتصادي العربي، و في المطلب الثاني أهميته و فوائده.

- **المطلب الأول**: مظاهر التكامل الاقتصادي.

تلعب القطاعات الآتي ذكرها (الزراعية، الصناعية، التجارية و الخدمات) دورا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية في المستقبل، نظرا للإمكانيات الضخمة التي تتوفر في الوطن العربي.

فلدراسة هذه القطاعات التي يتجلى فيها التكامل الاقتصادي العربي، قسمنا هذا المطلب لفرعين: في الفرع الأول تعرضنا للقطاعين الزراعي و الصناعي على حدا، و في الفرع الثاني فتعرضنا للقطاعين التجاري و الخدمات.

- **الفرع الأول**: في القطاعين الزراعي و الصناعي.

1- القطاع الزراعي:

يشكل انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بالقياس إلى المساحة الكلية إحدى خصائص القطاع الزراعي في المنطقة العربية، فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة و المزروعة بشكل دائم لا تشكل أكثر من 10.6من المساحة الكلية للمنطقة، يضاف إلى ذلك أن نظام إراحة الأرض المتبع في عد كبير من البلدان العربية، يقلص إلى حد بعيد مساحة الأراضي المزروعة، و قد أدى النقص في وسائل الري الملائمة إلى توسيع الفجوة بين الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة فعلا، و في مواجهة

عدم انتظام سقوط الأمطار و ضعف مستواها يشكل الري وسيلة هامة لرفع الفوائد و زيادة حجم الإنتاج و على الرغم من ذلك ، يلاحظ أن المساحة المروية لا تزيد على 10445هكتار أي 22% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم، لذلك فإن تقلب الظروف المناخية يلعب دورا بالغا في التغييرات التي تطرأ على حجم الإنتاج الزراعي.

و الواقع أن عددا محدودا من البلدان العربية يتولى القسم الأعظم من الإنتاج الزراعي و قد بلغت مساهمة مصر، العراق، سوريا، الجزائر و المغرب في عام1973 أكر من 84%من إنتاج القمح في المنطقة غير أن النظرة الشاملة تخفي في الحقيقة النتائج التي تحققت على صعيد كل بلد.

فلقد اقتصر هذا التقدم الغني على القطاع الحديث أما القطاع التقليدي فقد بقي على هامش هذا التقدم و يعود السبب في ذلك إلى أن القطاع التقليدي يستخدم عددا كبيرا[1]من الأيدي العاملة التي تعاني من البطالة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على السلع اللازمة و تسويق فوائض الإنتاج الزراعي، مما يزيد الأمر سوءا، إن الزراعة تستخدم قسما كبيرا من قوة العمل النشطة اقتصاديا من جهة، و ينبغي أن تواجه الاحتياجات المتزايدة الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السكاني من جهة أخرى.

فالزراعة تشكل المصدر الرئيسي للاستخدام في المنطقة و يمكننا أن نلاحظ بصورة عامة أن السكان الزراعيين يمثلون في البلدان العربية السبعة الأكثر سكانا (مصر، السودان، المغرب، الجزائر، العراق، اليمن) ما يزيد بكثير على نصف مجموع السكان.

و برغم الهجرة الريفية لا يزال الاستخدام الزراعي طاغيا على أشكال الاستخدام الأخرى في الوطن العربي، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت محدودة جدا الأمر الذي يتناقض و العدد الكبير من العاملين في الزراعة.

فمن خصائص الإنتاج الزراعي و تكوينه في الوطن العربي تكمن في ما يلي:

- التجانس و الانتماء إلى شكل موحد للإنتاج (إن الاختلافات في المناخ و التربة وكمية الأمطار ليست موجودة بين بلد و آخر بالقدر الذي تتواجد فيه بين المناطق المختلفة للبلد الواحد).
- الازدواجية المتمثلة بتعايش قطاعين أحدهما حديث و الآخر تقليدي.
- تباين الإنتاج الحيواني.

و تتمتع هذه الخصائص بسهولة لدى التعرض لأهم المنتجات النباتية و الحيوانية.

أ) **الحبوب**: تحتل الحبوب مكانة الصدارة بين المنتجات النباتية سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث حجم الإنتاج، غير أن إنتاج الحبوب ليس منتظما و هو يختلف من سنة إلى أخرى نظرا إلى أن زراعة الحبوب تمارس في مناطق غير مروية تتأثر بتقلبات الأحوال الجوية، وقد بلغ مجموع إنتاج المنطقة العربية من الحبوب عام 1973 ما يوازي 12728000 طن و تتبوأ أربعة بلدان هي مصر،

---

[1] د. عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل** (مركز دراسات الوحدة العربية، بدون طبعة) ص: 51.

المغرب،العراق و الجزائر مكانة مميزة نسبيا في هذا المجال فقد بلغت كمية إنتاج هذه البلدان من القمح 77%من مجموع إنتاج الوطن العربي.

و رغم ذلك فهي ليست كافية لمواجهة احتياجات المنطقة فلا مفر إذن من اللجوء إلى الاستيراد الأمر الذي يشكل أحد الأعباء الكبيرة التي تثقل كاهل الميزان التجاري لعدد كبير من الدول العربية.[1]

ب) **الفواكه و الخضروات**: تنتج الفواكه و الخضروات بكميات كبيرة في معظم البلدان العربية و قد بلغت الكميات المنتجة من الحمضيات عام 1973 في مصر، المغرب، الجزائر و لبنا 92.4%من مجموع إنتاج المنطقة، كما تعتبر مصر و المغرب من أهم مصدري الحمضيات في المجموعة العربية أما الخضروات الطازجة (الطماطم 3524000طن، البطاطس 1664000طن) فتوجه أساسا للاستهلاك المحلي.

ج) **المحاصيل الصناعية**: يعتبر القطن ثروة زراعية أساسية و مصدرا مهما للتصدير بالنسبة لمصر و السودان و سوريا، و يكثر الزيتون بصورة خاصة في المغرب و سوريا و لبنان، كما تشتهر تونس بإنتاج زيت الزيتون و من جهة أخرى فإن زراعة البنجر السكري في المشرق.

د) **الثروة الحيوانية**: تختلف أهمية الثروة الحيوانية من بلد عربي إلى آخر و يمكن أن يؤدي هذا التباين إلى توسيع مجال التبادل بين الدول العربية، و الواقع أن الاهتمام بالثروة الحيوانية يقتصر في الغالب على أربعة أو خمسة بلدان فقط فتربية الأبقار تنتشر بصورة خاصة في السودان وفي المغرب و العراق، و كذلك تتصدر هذه البلدان الثلاثة القائمة من حيث تربية الأغنام و الماعز.

غير أن النمو الزراعي السريع يفترض تعبئة الوسائل البشرية و المالية و النقدية على أن يتم كل ذلك في إطار تنظيم جديد للقطاع الزراعي و تحديث لتقنيات الإنتاج.[2]

2- القطاع الصناعي:

تختلف أهمية القطاع الصناعي في الوقت الحاضر من بلد إلى آخر إلا أن هذا القطاع يبقى بشكل عام ضعيفا في كل المنطقة و الواقع أن الصناعة لم تبدأ في احتلال مكانة متزايدة الأهمية في خطط التنمية إلا خلال الستينات في المشرق و السبعينات في المغرب و يعود ذلك إلى خضوع معظم البلدان العربية للاستعمار الذي عمد إلى وضع العراقيل أمام عمليات التصنيع وكان همه الوحيد هو الإبقاء على امتيازاته و مصالحه و توسيعها في القطاع الزراعي و قطاع المعادن (النفط بصورة خاصة و الخدمات " بنوك و شركات التأمين") و القلة القليلة من البلدان العربي التي لم تعرف الاستعمار المباشر كانت تتسم بالافتقار إلى جهاز دولة حقيقي و بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، في البعض الآخر عملت على خلق الظروف الملائمة لإقامة و تعزيز القطاع الصناعي.

---

[1] د. عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص: 60.

[2] د. عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص: 62.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

فالبلدان التي عرفت تزايدا كبيرا للنصيب الذي تساهم به صناعتها في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي هي بالدرجة الأولى البلدان النفطية كالسعودية و الكويت و ليبيا ، غير أن بلدانا أخرى سواء كانت نفطية كالعراق و الجزائر و غير النفطية كمصر وسوريا، جهدت لتنويع القطاع الصناعي من أجل إعطائه محتوى أكثر انسجاما مع إرادة الاستقلال الاقتصادي، و يمكن أن نلاحظ بسهولة أن نمو الصناعة الذي تحقق في هذه البلدان كان أسرع بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يوازي أو يقل عن 30% في البلدان غير النفطية فقط (مصر 25%، الأردن 16.2%، لبنان 20%، المغرب 30%، سوريا 24%، تونس 22%) وعلى الرغم من أن وجود صناعة نفطية كبيرة قد لعب دورا مهما في رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان كالجزائر (48.9%) و العراق (48%) فإن تطور فروع صناعية أخرى قد ساهم، من جهة في زيادة هذه النسبة، إن حالات بلدان كالسعودية (61%) و الكويت (63%) و ليبيا (68%) لا تحتاج لتعليق نظرا لهيمنة القطاع النفطي.[1]

فرغم ذلك لم يستطع القطاع الصناعي العربي الاستمرار في تحقيق معدلات عالية تمكنه من التوصل إلى قيادة الحركة التنموية العربية على الرغم من مساهمتها الكبيرة في زيادة الناتج المحلي، فقد بقيت الصناعة قطاعا يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة في معظم البلدان العربية.[2]

و في هذا المنطق أو الإطار جاءت منظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين لخدمة هذا القطاع، فانبثقت هذه المنظمة الجديدة نتيجة لدمج كل من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس و المنظمة العربية للثروة المعدنية بعد قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الخاص بالهيكلة و قد تم إعداد مشروع الاتفاقية الجديدة للمنظمة متضمنة أهداف المنظمات الثلاث المندمجة حيث تنص المادة 5 و6 من الاتفاقيات «على أن أهداف المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين التنسيق و التكامل الصناعي العربي، و الإسهام في تنمية و تطوير الصناعة في الوطن العربي و تعضيد قدراته في مجالات الصناعة و الطاقة و التعدين والمواصفات و المقاييس بما يعزز تطوير الإنتاج و الإنتاجية، و التخطيط لدعم إقامة المشروعات الصناعية على المستويين القطري و القومي، و العمل على وضع المواصفات القياسية العربية لتحقيق الجودة و الإتقان للمنتجات العربية و تسهيل تبادلها، و تشجيع التعاون بين الدول العربية، و بينها و بين الدول المتقدمة في هذه المجالات، و ذلك في إطار إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تقرها مؤتمرات القمة العربية».

و تتولى المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها تهيئة المتطلبات الأساسية اللازمة لدفع عجلة التصنيع، و تنمية الثروة المعدنية في الدول العربية و تحقيق تعاون عربي شامل يرتقي بمستوى الصناعة العربية و التعدين لتساير التطورات التكنولوجية و الإدارية

---

[1] د. عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص:63 .

[2] د. يوسف حلبي، التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق، بيروت –الطبعة الأولى 1998- ص: 137.

المتلاحقة على المستوى العالمي، كما تختص المنظمة بمعاونة الدول العربية الأعضاء بالوسائل المتاحة لها في تذليل العقبات التي تعترض طريقها في مجال التصنيع و التعدين، و وضع المواصفات و المقاييس و ضبط الجودة و غيرها من الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الصناعي و التعدين، و قد تم الاتفاق على أن تكون الرباط هي المقر الدائم للمنظمة بعد أن كانت تتخذ قبل الدمج من بغداد مقرا لمنظمة التنمية الصناعية.[1]

- **الفرع الثاني**: في القطاعين التجاري و الخدمات.

أ) القطاع التجاري:

بانتهاء جولة أورجواي في 15 ديسمبر 1993م في جنيف تم التوصل إلى إصدار «اتفاقية عامة للتعريفات التجارية» و ذلك بهدف إزالة جميع الحواجز التي تعوق التجارة العالمية و قد وقعت على هذه الاتفاقية مائة و سبع عشرة دولة اشتركت في المفاوضات، وعقد المؤتمر الوزاري للتصديق على الاتفاقية في مدينة مراكش (12-15 إبريل/ نيسان 1994م) و دخلت الاتفاقية حيز النقاش اعتبارا من (01يناير/كانون الثاني 1995م) و تمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي و المؤسسي الذي يحتوي جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورجواي و يشمل اختصاص المنظمة الإشراف على تجارة السلع و تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية كما يتضمن التنظيم التجاري الدولي الجدي تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء و مراجعتهم سياساتهم التجارية.

على الرغم من أن الدول النامية و من بينها بعض الدول العربية ساهمت في المفاوضات التجارية، إلا أن الذي فرض نتائج الاتفاقية عدد محدود من الدول الغنية المصدرة بقيادة الولايات المتحدة و دول الاتحاد الأوروبي (12 دولة) و يضم دول جنوب شرق أسيا، و قد استسلمت الدول النامية و عددها 90دولة للتوقيع دون أن تشارك في المفاوضات الفعلية، لأن الاتفاقية طرحت بكل بنودها كحزمة واحدة، إما أن تقبل أو ترفض و في ذلك إجحاف بالعديد من الدول الفقيرة النامية، ومن بينها العديد من الدول العربية.

إلا أنه في نفس الوقت فإن انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية سيضمن لها مصلحة تتمثل في الآثار الإيجابية على مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية مما يترتب عليه زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية من خلال تخفيف القيود الجمركية و غير الجمركية التي تعترض صادرات البلاد النامية و

[1] د. سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** (مصر،مكتبة مدبولي –الطبعة الثانية سنة2004) ص:27.

العربية و من بينها إلى أسواق البلاد الصناعية على الرغم من استبعاد البترول من أحكام الاتفاقية.[1]

لا شك أن هناك بعض الفرص، كما أن هناك بعض المخاطر لا سيما في تحرير تجارة الخدمات و السلع المصنعة نتيجة لعدم قدرة الدولة العربية على المنافسة و رفع الدعم عن السلع الزراعية، و ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المستورد لا سيما القمح.

- موقف الدول العربية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

شاركت بعض الدول العربية في جولة أورجواي منذ بدايتها في سبتمبر 1982م كما شاركت في الاجتماعات اللاحقة لها.

هناك تسع دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة الختامة لجولة أورجواي هي مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الكويت، البحرين، الإمارات و قطر بينما الجزائر لا تزال تتمتع بصفة مراقب، كما تقدمت خمس دول عربية أخرى بطلب انضمام هي: السعودية، الأردن، السودان، لبنان وسلطنة عمان. أما الدول العربية الأخرى فهي تدرس الانضمام أو بصدد إتمام الإجراءات المتعلقة بذلك، إدراكا منها لأهمية ذلك بعد أن اتسعت عضوية المنظمة الجديدة لتطغى أكثر من 90% من إجمالي التجارة العالمية.

فإذا كانت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن الإشراف على تطبيق أحكام اتفاقات الجات ملتزمة بالقواعد العامة، لا سيما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، حيث تلتزم بموجب ذلك منح كافة الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لأي عضو بموجب اتفاقات ثنائية أو ترتيبات مشتركة بينها، فإن الاستثناء الوحيد عن تطبيق هذا المبدأ قد ورد في صلب الاتفاقات، و هو المعاملة الممنوحة في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي، إذ لا مناص أمام الدول العربية للحفاظ على مصالحها القومية إلا بتفعيل مشروعاتها التكاملية، لا سيما في إطار الجهود الهادفة إلى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة.[2]

ب) قطاع الخدمات:

لقد استطعنا أن ندرك من خلال دراسة قطاعي الزراعة و الصناعة، مدى ضآلة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي فمهما كانت تقلبات قطاع الخدمات خلال سنة 1973 فإنه مازال يشكل أكثر من 40%من الناتج المحلي الإجمالي في كل البلدان العربية تقريبا و قد بلغت هذه النسبة 71%في لبنان و 68%في الأردن و 58%في سوريا و تونس.

و يعود تضخم قطاع الخدمات إلى عدة عوامل يمكن الكشف عن أهمها في النقاط التالية:

- غياب المعالم الواضحة التي يمكن أن تفصل بين القطاعين العام و الخاص في مجال الصناعة وانعدام التنسيق بين نشاطات هذين القطاعين و عدم وجود سياسة صناعية

---

[1] د. سليمان المنذري، المرجع السابق، ص:226.

[2] د. سليمان المنذري، المرجع السابق، ص:228.

متماسكة، تفضل الاستثمارات الخاصة نحو الخدمات التي توفر قدرا كبيرا من الضمانات.

- في الاقتصاد الأولي المتفكك في أغلب الأحيان، ينطوي المشروع الصناعي – فيما يبدو- على الكثير من المخاطر، و لأن أصحاب الدخول المرتفعة يرتبطون بالأسباب التي تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح المالية، فهم يفضلون توظيف رؤوس أموالهم في نشاطات تدر عوائد عالية و تسمح باستعادة ما أنفق من أموال بسرعة.

- إن النمو السكاني السريع و تفاقم ظاهرة النزوح من الريف يساهمان في تضخيم عرض اليد العاملة في المدن، و قد قدر الارتباط بين تقلبات نسب الاستخدام في القطاع الأولي و القطاع الثالث في البلدان النامية، بما يوازي0.91، و هكذا يبدو أن أسباب تضخم القطاع الثالث تعود إلى تزايد عرض اليد العاملة النازحة من القطاع الأولي.

- حصول معظم البلدان العربية على الاستقلال السياسي مما جعل الدول تعمل على إنشاء العديد من الخدمات الجديدة أو تطوير الخدمات القائمة.

- تحسين وضع الزراعة و قيام نشاطات صناعية في البلدان إثر الاستقلال السياسي قد أسفر عن تطور لنشاطات ثالثة مرتبطة بما استجد من ترتيبات و هكذا تطورت النشاطات التجارية و الخدمات المالية (البنوك و شركات التأمين)...إلخ التي يرتبط حجم طلبها على اليد العاملة.[1]

من خلال دراستنا للقطاعات السابقة نلاحظ أن هناك تباين شديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الأول(الصناعة الإستخراجية و الزراعة و الغابات) و قطاع الخدمات ثم الصناعة التحويلية حيث يشمل قطاع الصناعات الإستخراجية نحو 21.1% من إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية عام 1996 و تشكل الزراعة 13.2% و الخدمات 46.8% بينما تشكل الصناعات التحويلية 10.8%[2]، وهذا الوضع يعكس اختلالا في التركيب الهيكلي للإقتصادات العربية سمته الارتفاع في النصيب النسبي لقطاع الخدمات مع انخفاض في نصيب القطاعات السلعية، مما يزيد من حاجة الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد من الأسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلي.

المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي.

يعتبر تجميع رؤوس أموال المشروعات العربية و استثمارها في المشروعات المشتركة، إنجازا مهما و ملحوظا في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

فبعد دراستنا لأهم القطاعات التي يتجلى فيها التكامل الاقتصادي العربي –فما هي أهميته؟

للإجابة على هذا السؤال قسمنا هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول قمنا بدراسة فوائده، و في الفرع الثاني ضرورته.

---

[1] د. عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص:95.

[2] د. سليمان المنذري، المرجع السابق، ص:218.

- **الفرع الأول**: فوائده.

هناك فوائد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأي مجموعة تريد أن تتكامل مع بعضها البعض و هذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القريب و إنما يلزمها حقبة من الزمن.

إن فوائد التكامل الاقتصادي عديدة، و بالفعل لقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار، التي أخذت بالتكامل الاقتصادي و هي فوائد قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادي و سواهم، و يمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي:

أ- يخلق التكامل الاقتصادي سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق و زيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة، و تعد التجارة و تبادل المنتجات مدخلا طيبا للبدء في تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية و التي لا تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى في المجموعة.

و يترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة و التي تكتسب أسواقا جديدة فتنشط الزراعة و الإنتاج الزراعي و تتوسع المصانع في حجمها و يتنوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسطية كشركات التسويق و التوزيع و النقل والتأمين و غيرها.

ب- و يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة و مشتركة للعمل، فتستطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها و مستوياتها أن تجد فرصا أحسن و أكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل و في مستوى المعيشة، كما يحقق فرصا أكبر للمنتجين و رجال الأعمال في الحصول على ما يلزمها من العمالة و الخبرات و التخصصات في سهولة يسر.

ج- يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال و عوائدها دون قيد و استغلال الإمكانات الاقتصادية.

و ينعكس ذلك على زيادة الإنتاج و الدخول و مستويات المعينة داخل دول المجموعة.

د- كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أن يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة.

ه- يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء موقفا أكثر في السوق الدولية و تجاه التكتلات[1] الاقتصادية الأخرى خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد و المنتجات الضرورية و الإستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادي سيعمل على أن يحقق لها شروطا أحسن لتجارتها الخارجية استيرادا و تصديرا و تستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية و الفنية مع الدول الأخرى، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 66.

و- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة و بذلك يعمل على زيادة الإنتاج و تحسينه في داخل كل دولة و تنويعه فيما بينها.

ز- يساعد التكامل الاقتصادي على توطن الصناعة و الاستفادة من الموفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل منها أو من المزايا التي تتحقق عنها.

- الفرع الثاني: ضرورته.

بعد استعراضنا لفوائد التكامل الاقتصادي العربي سوف نقوم بتعداد المزايا التي سوف تعود بالنفع على جميع البلاد العربية و هذا المزايا يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: اتساع حجم السوق: يتوقف حجم السوق في أي دولة على عدد من العوامل أهمها متوسط الفرد و عدد السكان و من المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق (التوسع الرأسي)، أي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، و هذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع و الخدمات أي عن طريق التكامل الاقتصادي.

ثانيا: زيادة قوة المساومة: يؤدي التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة و من ثم يقوى موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكليف النقل أو الرسوم الجمركية.[1]

ثالثا: اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار: إن حصيلة الصادرات في البلاد العربية شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية، تتعرض في المدى القصير لتقلبات واسعة و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى التقلبات الدولية التي تتعرض لها اقتصادات الدول الرأسمالية.

رابعا: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: لا شك أن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يؤدي إلى ارتفاع معد النمو الاقتصادي نظرا لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل و من ثم زيادة في إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل و زيادة الطلب على المنتجات.

خامسا: زيادة فرص التوظيف: يساعد التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظيف، ثم العمل على رسوم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي تواجهها كل دولة عربية على حدة في سبيل تحقيق التوظيف الكامل.

سادسا: زيادة المنافسة ثم ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية: من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة في انتشار ظاهرة الاحتكار و ما يترتب على

---

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 69.

ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة، و من هنا يمكن القول إن التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية يؤدي إلى اتساع حجم السوق و من ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار.

سابعا: و لا شك أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يجعل لنا قوة اقتصادية لا يستهان بها أمام أي تكتلات اقتصادية عالمية و في مواجهة العولمة.[1]

[1] د.موسى حربي عريقات، المرجع السابق، ص: 70.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الباب الثاني: واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة.

إن بحثنا الآن الجوانب الكمية للمشروعات المالية العربية المشتركة لمعرفة تعدادها و رؤوس أموالها و توزيعها بحسب القطاعات المختلفة و الأطراف المنشئة لها، خاصة في عصر ما يسمى بالعولمة الاقتصادية بالدرجة الأولى، نجد قبل كل شيء تعذر الحصول على الإحصاءات المتعلقة بذلك و نريد من حدة هذا النقص عدم وجود إصدارات فصلية متعاقبة لدليل المشروعات العربية المشتركة تعمل على رصد كل ما يستجد في هذا المجال.

و يعكس هذا النقص صورا متناقضة عن واقع حال المشروعات العربية المشتركة تبرزها الكثير من الدراسات العربية التي تظهر بين الحين و الآخر، و تطرح بها مؤشرات لا تتلاءم و الإمكانيات الفعلية لهذه المشروعات في الوطن العربي. و لأن العولمة أصبحت بالظاهرة المحتومة على سير التكامل الاقتصادي العربي[1].

فقد فصلنا في هذا الباب نوعا في العلاقة بين العولمة و تحدياتها لهذا التكامل فقسمنا هذا الباب لفصلين في أوله العولمة و محاولات التكامل الاقتصادي العربي أما ثانية فإلى آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة.

---

[1] – د.سميح مسعود، **التكامل الاقتصادي العربي " الواقع و الآفاق "** ،(بيروت– الطبعة الأولى ، جويلية 1998) ص 104.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الفصل الأول: العولمة و محولات التكامل الاقتصادي العربي:

تزايد الحديث مؤخرا عن أهمية التوصل إلى سوق عربية مشتركة تنتقل فيها السلع والخدمات في رؤوس الأموال بحرية تامة دون قيود جمركية أو غير جمركية ، و لم يقتصر الأمر على مجرد الحديث في الخطاب السياسي البليغ بل تجاوزه لينتقل إلى مرحلة طرح المبادرات في الأفكار.

و دراسة المكاسب و المنافع التي قد تعود على الدول العربية من جراء مثل هذا التكامل ، الأمر الذي يوحي بجدية هذا التوجه، و ميلاد رغبة موضوعية لدى الدول الداعية له في وضعه موضع التنفيذ[1].

و لهذا قسمنا الفصل الأول من هذا الباب إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول نظرية التكامل الاقتصادي العربي في مجال التطبيق أما المبحث الثاني فخصصناه لعراقيل التكامل الاقتصادي العربي خاصة في عالم اكتسحته العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: نظرية التكامل الاقتصادي العربي في مجال التطبيق في ظل العولمة.

تعد فكرة التكتل و التكامل العربي عموما من أقدم الأفكار المطروحة على الصعيد العربي منذ عهود الاستقلال ، و لقد تبلورت أولى جهود الترجمة العملية لهذه الفكرة في قيام جامعة الدول العربية في عام 1953 و إن كان قد سبق قيام الجامعة التوصل إلى اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي في عام 1950، إلا أن هذه الاتفاقية ظلت روحا بلا جسد، بينما جاءت اتفاقية إنشاء جامعة الدول العربية لتفرز منظمة عربية خالصة ما اكتسبته هذه المنظمة من عدمه، من فاعلية و قدرة على التأثير عبر سنواتها التي قاربت على نصف القرن.

فمنذ هذا التاريخ لم يتوقف الحديث و لم تنقطع محاولات إقامة تكتل عربي اقتصادي قوي ، يحفظ مصالحه ، و يعزز من قدراتهم التنموية، و يمنحهم موقف تفاوضيا أقوى في المحافل الدولية[2].

و لإستعراض هذه المحاولات و العراقيل التي تقف أمامها، قسمنا هذا المبحث لمطلبين في الأول تطرقنا للتعريف بأهم هذه المحاولات أما الثاني فإلى العراقيل التي تقف أمام هذا التكامل.

---

[1] – د. أسامة المجدوب، **العولمة و الاقليمية " مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"**(–بيروت– الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى يناير 2000، الطبعة الثانية فبراير 2001) ص 110.

[2] – د. أسامة المجدوب، المرجع نفسه، ص 110.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المطلب الأول: التعريف بأهم المحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

تنبهت الأقطار العربية لأهمية التعاون الاقتصادي بينها كوسيلة من وسائل تعجيل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها و لهذا السبب عقدت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية تهدف في غالبيتها إلى الوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي. و على الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية التي تكمن وراء هذه المحاولات إلا أن هناك عوامل سياسية و اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية دعت إلى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية و الجماعية الاقتصادية بين الأقطار العربية إلا أنه على الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثين عاما على هذه المحاولات فإن حالات التجزئة والتشتت لا تزال تسود العلاقات الاقتصادية و السياسية العربية إلى الحد الذي يضع فيه كل قطر سياسته الاقتصادية بمعزل تام عما يجري في القطر الآخر[1].

و سنحاول في هذه الدراسة توضيح ما يلي:

- من خلال الفرع الأول لأهم المحاولات مابين 1940-1960.
- أما من خلال الفرع الثاني فالأهم المحاولات ما بين 1970، إلى وقتنا الراهن.

الفرع الأول: أهم المحاولات ما بين 1940-1960:

ظهرت حالة التجزئة في التشتت السياسي و الاقتصادي في الوطن العربي بشكل جلي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى و انحلال الامبراطورية العثمانية في بداية هذا القرن، فقل هذا التاريخ كانت هناك علاقات اقتصادية و تجارية بين كافة أقطار الوطن العربي كأجزاء عن الامبراطورية العثمانية .

بعد هذا التاريخ قسم الوطن العربي إلى دويلات صغيرة وقعت تحت النفوذ الاستعماري الفرنسي و البريطاني و منذ تلك اللحظة بدأت القوى الاستعمارية لتوجيه اقتصاديات و تجارة تلك الأقطار لخدمة اقتصاد الدول الأوربية المستعمرة و استمرت حالة التبعية هذه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية و كانت السياسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في هذه الأقطاع توضع من قبل الدولة المستعمرة لتعميق حالة التجزئة و التشتت بين أقطار الوطن العربي.

و في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشؤة وقعت ثلاث أحداث سياسية في المنطقة أدت إلى إعادة النظر في العلاقات التي كانت سائدة بين الأقطار العربية و منها العلاقات الاقتصادية و هذه الأحداث هي :

1- في نهاية الأربعينيات و بداية الخمسينات حصل العديد من الأقطار العربية على الاستقلال السياسي الأمر الذي أدى إلى التقليل بعض الشيء من النفوذ الأجنبي على عملية اتخاذ القرار في هذه الأقطار.

2- تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945 بهدف تحقيق أي نوع من التقارب السياسي والاقتصادي بين أقطار الوطن العربي فعلى الرغم من كل ما يقال عن

---

[1] – د.عدي قصور، **مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983) ص 276.

الظروف التي تأسست فيها الجامعة و فعاليتها إلا أنها تعتبر أول عمل جماعي عربي في التاريخ المعاصر.

3- قيام ما يسمى بدولة اسرائيل المزعومة على أرض فلسطين بمساعدة القوى الاستعمارية و طرد العرب الفلسطينيين من أرضهم إلى الأقطار المجاورة[1].

ففي هذه السنوات جرت محاولات عديدة لتحقيق تقارب و تعاون اقتصادي بين هذه الأقطار فسنتناول أهم هذه المحاولات بالتفصيل.

جامعة الدول العربية:

لقد كان تاريخ التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي ، و هو تاريخ الجامعة العربية نفسها ، حيث اقتران وجوده بوجودها، و بحكم المادتين الثانية و الرابعة من ميثاقها ، فقد بادرت الجامعة منذ تأسيسها في 1945/03/22 إلى خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية فأنشأت لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية و المالية ، لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي و مداه، و صوغها في شكل مشروعات اتفاقات و سياسات و إجراءات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها، على أن يترك كل قطر اتخاذ القرار بشأن تنفيذها ، وفقا لما تقتضيه ظروفه، فمن المعروف أن ميثاق الجامعة قد بنى أساسا على مبدأ احتفاظ كل قطر بحق السيادة القطرية . و بالتالي فإن القرارات الصادرة عن المجلس لا تلزم إلا من يصادق عليها و لابد من الإشارة إلى العديد من المشروعات الطماحة التي قدمت إلى مجلس الجامعة في مطلع إنشائه من عدد من السياسيين العرب المهتمين بالشؤون الاقتصادية لتحقيق الوحدة الاقتصادية و توحيد النقد و التي تعكس الحماسة القومية و الآمال الطماحة في أن تكون الجامعة العربية أداة وحدة لا مجمع وحدات[2].

اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي:

بين عدد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، فقد عقدت هذه الاتفاقية في 1950/09/13 و قد انضم إلى هياكل من مصر، العراق، سوريا، الأردن، السعودية اليمن والتزمت الكويت و المغرب بهذه الاتفاقية عام 1961 و ليبيا و الجزائر و تونس و السودان عام 1964.

و على الرغم من الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو عسكري إلا أنها نصت المادة السابعة على أهمية القيام بعمل جماعي لتنمية اقتصاديات هذه الأقطار و تنسيق النشاطات الاقتصادية و تسهيل التبادل التجاري بينها.

---

[1] – د.عدي قصور، المرجع نفسه، ص 277.

[2] – د.عبد الحسن زلزلة، **دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**،(مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل لعربي (1)، دت) ص 132.

و على الرغم من طموحات هذه الاتفاقية إلا أن الإجراءات الجماعية ظلت محدودة جدا و استمرت حالة التجزئة و التشتت السياسي و الاقتصادي تسود العلاقات العربية[1].

اتفاقية الوحدة الاقتصادية: عام 1957 لقد تبين للمهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية أن اتفاقيات التبادل التجاري و لا يمكن لها وحدها أن تحقق أي انجاز عن طريق التكامل الاقتصادي العربي ما لم تكن تلك الاتفاقيات مدعومة لتنسيق و انسجام السياسات الاقتصادية الأخرى ، فطرحت فكرة الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 و على الرغم من اقتناع غالبية القطار العربية بأهمية هذه الاتفاقيات إلا أنها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا في شهر ماي 1964 و انضمت إليها كل من الكويت و مصر الأردن و العراق و أخيرا اليمن والسودان و ليبيا و تهدف هذه الاتفاقية على تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

السوق العربية المشتركة : عام 1964 كان أهم عمل المجلس الوحدة الاقتصادية قرار تأسيس السوق العربية المشتركة و الذي يهدف إلى التخلص تدريجيا من كل القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على انتقال السلع المنتجة في الدول الأعضاء في السوق ابتداءا من 1965-01-01 و حتى 1971-01-01 ثم مددت الفترة فيها بعد إلى 1973-01-01[2].

و في فترة الستينات عاشت الأقطار العربية انجازات الوحدة و احباطاتها و آثار النكسة 1967 و قد برزت خلال هذه الفترة الدعوة للتنظيم الاقتصادي و الترشيد العقلاني لموضوع التكامل الاقتصادي و كان التوجه نحو انشاء بعض التكتلات الاقتصادية الكبرى مثار الاهتمام العربي و دافعا للرد على تحدياتها، و قد شهد عام 1964 تضاعف العمل الجماعي العربي بدخول اتفاقية الوحدة الاقتصادية حيز التنفيذ بعد سبع سنوات من التوقيع عليها في ظل تصفية الحرب العربية الباردة في مؤتمر قمة الاسكندرية ، و شهدت الفترة أول محاولة لتكثيف الجهود العربية لإنشاء بعض المؤسسات العربية المشتركة لتحقيق أهداف إنمائية أو تجارية كما ولد خلالها العديد من بيوت الخبرة العربية و المراكز الاستشارية القطاعية.

و في مؤتمر الخرطوم عام 1967 أثر نكسة جويلية ، تبلور أسلوب جديد في العلاقات العربية يتمثل في بدء مرحلة مهمة في مسيرة التكامل و هي مرحلة الاعتراف بوجود (مسؤولية قومية مشتركة) بالنسبة لبعض الحاجات العربية المشتركة الرئيسية التي تهم المجموعة العربية ككل و هو ما يمكن أن يعبر عنه بمبدأ (التكافل الاجتماعي القومي)[3].

حين اعترفت القمة بوجود مسؤولية عربية مشتركة في حقل الأمن و الدفاع، و تمثل ذلك في الالتزام بتقديم الدعم لأقطار المواجهة العربيةن تعويضا لها عن خسائرها و تمكينا لها في الصمود ، و ذلك وفقا للقدرة المالية للمساهمين، و خلال هذه الفترة مارس

---

[1] – د.عدي قصور، المرجع نفسه ، ص 278.

[2] – د. عدي قصور– المرجع السابق، ص 279.

[3] – د. عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 138.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المفكرون الاقتصاديون العرب دورهم النشط في خلق القناعات الاقتصادية في الوحدة، و بالتأكيد على المصالح و المنافع المتبادلة لطرفي العلاقة في التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية بين الفرقاء[1].

و يمكن تلخيص كل محاولات هذه الفترة لتحقيق التكامل الاقتصادي كما يلي:

1- في عام 1945 إنشاء جامعة الدول العربية.

2- في عام 1948 اقامت كلا من ليبيا و سوريا اتحاد جمركي بينهما و تم إلغاؤه فيما بعد 1950م.

3- في عام 1950 تم ابرام معاهدة دفاع مشترك و تعاون اقتصادي و التي ألزمت ايجاد مجلس وزاري اقتصادي مسؤول عن الأمور الاقتصادية[2].

4- في عام 1953 تم التوصل لإتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تجارة الترانزيت، التي ضمت وقتئذ كلا من مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، و الكويت بهدف تسهيل تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة ، تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة[3].

5- و في عام 1957 أبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بالتوقيع عليها و تم تنفيذها في 1964م. و منذ عام 1961 و صاعدا تم التوقيع على عدة اتفاقات تجارية بين الدول العربية المختلفة بالإضافة إلى هذه المحاولات فقد حاولت الدول العربية في عدة مناسبات تحقيقا لوحدة السياسية:

1- أنشأت مصر و سوريا الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) في عام 1958 و تم إلغاؤها عام 1961 و إلى مدة قريبة علم و نشيد وطني مشترك لهاتين الدولتين.

2- في عام 1958 كان هناك محاولة للإتحاد بين الأردن و العراق.

3- الج.ع.م (مصر و سوريا) و بالاشتراك مع اليمن الشمالي أنشئوا الولايات الع. الم.

4- و في عام 1963 جرت محاولة لمشروع الوحدة الفدرالية بين مصر ، سوريا و العراق.

5- و في عام 1964 أنشأت كلا من العراق و مصر مجلس رئاسة مشترك[4].

الفرع الثاني: أهم المحاولات ما بين 1970 إلى وقتنا الحاضر:

يمكن اعتبار فترة السبعينات بداية تقول في موازين القوى و العلاقات الاقتصادية و السياسية العربية في ظل الازدهار التغطي و التصحيح الجزئي لأسعار النفط و استعادة السيطرة العربية على موارده و القدرة النسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة و فرضها على الدول الكبرى و الشركات العملاقة الاحتكارية . و قد أتاحت التدفقات الكبيرة و السريعة و المفاجئة للموارد المالية فرصا واسعة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تسريع وتائرها في الوطن العربي و شهدت هذه الفترة مزيدا من الاهتمام

---

[1] – د. عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 139.

[2] – د. عدي قصور، المرجع نفسه، ص 286.

[3] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص 116.

[4] – د. عدي قصور، المرجع نفسه، ص 286.

بالتعاون الاقتصادي و تسريع خطاه ولاسيما في الحقل المالي. و أنشأ العديد من المشروعات العربية ذات التمويل المشترك والتحادات النوعية التي تستهدف تبادل التجارب و الخبرات و التنسيق. و هكذا فإن 60% من مجموع المنظمات و الاتحادات و المؤسسات العربية قد أنشئت خلال فترة السبعينات لقد أصبح التعاون الاقتصادي اليوم حقيقة ذات حجم ملموس".

و نشأ في ظل هذا التعاون قطاع واسع من المؤسسات المتنوعة ذات الوظائف المختلفة على المستوى الرسمي و غير الرسمي، و على المستويين الشمولي و القطاعي. و ربما كانت حركة التنقل التلقائي للأيدي العاملة و الخبرة العربية عبر الحدود القطرية أهم مظهر للتعاون العربي. فقد عبرت هذه الحركة بحجمها الضخم البالغ 4 ملايين عامل في مدى الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية و الذي تحقق في ظل غياب تنظيم قومي شمولي لهذه الحركة. وشهدت بداية السبعينات تحت تاثير الوفرة المالية و الازدهار النفطي دعما غير عادي للمؤسسات العربية المشتركة العاملة في الحقل الاقتصادي و اتساع قاعدتها و نطاق فاعليتها، و تشميعها في الميادين التخطيطية و التنظيمية و التمويلية و الانتاجية، واندفاعا قويا نحو التنمية القطرية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل تزايد الخبرة و توافر الموارد المالية و التعاون العربي المشترك[1].

و من أهم محاولات هذه الفترة أنه وضعت الاتفاقية و مجلس الوحدة الاقتصادية برامج للتخفيضات الجمركية، و انتقال رؤوس الأموال و الأفراد بحيث كان هدفها الوصول للإعفاء الجمركي الكامل في أول عام 1970 بالنسبة للمنتجات الزراعية و الثروات الطبيعية أول عام 1975 بالنسبة للسلع المصنعة ثم تم تعديل الاتفاقية في عام 1968 للإسراع بتحقيق الكامل للسلع المصنعة اعتبارا من أول عام 1971 بدلا من 1975[2].

ثم انعقد مؤتمر التجارة و المدفوعات عم 1975 ففي هذا المؤتمر الذي حضره وزراء المال و الاقتصاد العرب لمناقشة و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، حيث يعتبر هذا المؤتمر نقطة انعطاف في العلاقات الاقتصادية التقليدية التي كانت سائدة في الأقطار العربية حيث تقرر فيه: أهميته إقامة سوق عربية و حرية انتقال السلع و الموارد بين أقطار الوطن العربي و أوصى بتسهيل التبادل التجاري العربي[3].

فقد بدأت الدول العربية في السبعينات في تصنيع المعادن بدلا من الاعتماد كلية على الخام، و بدأت في تصدير سلع مثل المعادن و البترول و السلع الزراعية، إلى أن تم التوصل في عام 1981 إلى اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري العربي في إطار جامعة الدول العربية، و هي عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية ، سواء كانت قيودا تعريفية أو غير تعريفية، و إلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة في السلع المصنعة و نصف المصنعة و إعفاء السلع الزراعية

---

[1] – د. عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 139-140.

[2] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص 117.

[3] – د. عدي قصور، المرجع السابق، ص 278.

كلية من الرسوم الجمركية وفقا لما سبق الاتفاق عليه في إطار اتفاقية الترانزيت لعام 1953.

و في عام 1990 تم التوصل إلى برنامج تمويل التجارة العربية، و هو عبارة عن مؤسسة مالية عربية ذات شخصية اعتبارية و مقرها دولة الامارات العربية برأس مال قدره 500 مليون دولار، ثم تغطية حوالي 90% منه بواقع 50% تحملها صندوق النقد العربي و 20% تحملها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، أما النسبة الباقة فتمولها مصارف و مؤسسات تمويلية عربية أخرى.

ظل هذا الرنامج أفضل ما تم إنجازه على صعيد التنمية التجارة البينية العربية منذ عام 1953.

إلى أن تم التوصل لإتفاقية تفعيل السوق العربية المشتركة عام 1997 فهو لا يعني بازالة التعريفات و تبادل الأفضليات و إنما يركز على الشق العملي لتنمية التجارة ، و هو توفير التمويل اللازم لذلك في صورة خطوط إئتمان.

أما خارج إطار الجامعة العربية فلقد تم في عام 1981 تشكيل مجلس التعاون الخليجي بهدف حماية الموارد البترولية العربية و تشكيل آلية دفاعية ضد التهديدات الايرانية في ذلك الوقت، و في عام 1989 شكلت كل من مصر، العراق، الأردن و اليمن مجلس التعاون العربي كوحدة اقتصادية و سياسية و لكنه ما لبث أن انهار في أعقاب الغزو العراقي للكويت، و في نفس العام شكلت المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس و موريتانيا، اتحاد المغرب العربي الذي لم يسفر حتى الآن عن أية منافع ملموسة[1].

و تجدر الاشارة هنا أيضا إلى بعض المحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي و منهاه

في عام 1971 أنشأت مصر، سوريا، ليبيا، اتحاد الجمهورية العربية و منذ عام 1973 وصاعدا جرت محاولات الاندماج بين الدول التالية[2]:

1- ليبيا و مصر في أبريل عام 1973.
2- ليبيا و تونس في يناير عام 1974.
3- ليبيا و سوريا في أوت عام 1980.

المطلب الثاني: تقييم محاولات التكامل الاقتصادي العربي في زمن العولمة:

في ضوء ما تقدم يتبين لنا أن المحاولات الجماعية التي تمت في السابق في مجال التعاون الاقتصادي العربي تركزت أولا على تطوير التبادل التجاري بين أقطار الوطن العربي بشكل عام و بين أطراف هذه المحاولات بشكل خاص و ثانيا على تنسيق السياسات الاقتصادية في هذه الأقطار بهدف تحقيق وحدة اقتصادية بين القطار العربية.

لتقييم هذه المحاولات فشلها أو نجاحها يستلزم مقارنة الانجازات التي تممت بالأهداف التي تركزت عليه هذه المحاولات، و بمعنى آخر الوقوف على مدى ما تحقق في مجال التبادل التجاري العربي و تنسيق السياسات لاقتصادية الأخرى[1].

---

[1] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص 117- 118- 119.

[2] – د. عدي قصور، المرجع السابق، ص 287.

و هذا ما سنتناوله في الفرعين القادمين أي تقييم التبادل التجاري العربي في الفرع الأول ولتنسيق في السياسات الاقتصادية العربية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تقييم التبادل التجاري:

تدل المعلومات الاحصائية المنشورة عن التبادل التجاري بين أقطار الوطن العربي على أن نسبة التجارة العربية إلى المجموع الكلي للتجارة العربية لا تزيد عن 5% و أن هذه النسبة تتراوح في مكانها على الرغم من مرور ما يقرب من الثلاثين عاما على محاولات التقارب الاقتصادي العربي.

و يعكس حجم و نمط التبادل التجاري بين الأقطار العربية إلى حد سير العلاقات الاقتصادية و السياسية السائدة بين هذه الأقطار تجدر الاشارة أن هذه الاحصائية كانت لسنة 1983[2].

و عليه فلم تسفر كل تلك المحاولات عن أي نجاحات ملموسة إلا في حدود ضيقة محدودة و في مجالات محددة. لا ترقى بأي حال إلى المستوى المنشود " التكامل الاقتصادي العربي" وبرغم الاتفاقيات العديدة التي تم ابرامها من خلال المفاوضات سواء في إطار الجامعة العربية أو خارجها حيث ظلت التجارة البينية العربية لا تتعدى 10% من إجمالي التجارة الخارجية العربية ككل في عام 2000-2001 و كان ذلك نتيجة للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي سنتعرض لها لاحقا[3].

و بالتالي لم يحقق العمل العربي المشترك في مجالات التجارة كثيرا مما يؤمل منه و بقيت نتائجه هزيلة فالسوق العربية المشتركة التي أنشأت عام 1964، و التي مثلث طموحا عربيا وتعبيرا أساسيا عن الرغبة في تحقيق الوحدة الاقتصادية ، لم تتوافر لها الشروط اللازمة لناجحها ، و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من العوامل المعروفة مثل تفاوت معدلات النمو والتنمية بين الدول العربية، و اختلاف الأنظمة الاقتصادية[4].

و التجارية بينها و غياب آلية التنسيق السياسات الاقتصادية بينها بالاضافة إلى ضعف الالتزام السياسي و غياب الالتزام بالتنفيذ و ظل العمل العربي المشترك متراخيا لغياب الارادة الوطنية التقويمية .

و لا يرقى معظم الاتفاقيات بين الدول العربية إلى مستوى الاتفاقيات الاقليمية بحسب تعريف المادة الرابعة و العشرين من اللغات لأنها لا تغطي معظم التجارة ، فهي إما تقتصر على سلع معينة تخفض التعريفة الجمركية عليها بموجب ما يعرف بالبروتوكولات التجارية ، وهذه حمائية و مخالفة لأهم مبادئ عدم التمييز في الغات أو يتم الاتفاق على تحرير شامل ولكنه يرتبط بالقوائم الاستثنائية التي تفوق عادة السلع المتبادلة، مما يفقد هذه الاتفاقيات الهدف الذي أنشأت من أجله. و هو تحرير التجارة في السلع و الوصول إلى مرحلة أعلى من التكامل الاقتصادي.

---

[1] – نفس المرجع السابق ،ص 280.

[2] – نفس المرجع السابق ،ص 280.

[3] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص116.

[4] – فاديا محمد عبد السلام، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات و ضرورات التحقيق** (بيروت، د،ت) ص 275.

و ربما كان الدافع وراء تفعيل اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتحويلها إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى، حيث أن هناك 11 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، و خمس تتفاوض للإنضمام أي أن غالبية أعضاء الاتفاقية تتوفر لديهم الرغبة في الالتزام بقواعد WTO في ظل المنافسة الشرسة في الأسواق الدولية[1].

الخلاصة أنه ابتداءا من عام 1970 شهد الوطن العربي صيغا متعددة لمنطقة التجارة الحرة على المستويين القومي و الجزء الاقليمي في الوقت نفسه شهدت دول و أقاليم عدة من الوطن العربي أحداثا كان الضحية الأولى فيها هو "التبادل التجاري"[2].

الفرع الثاني: التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية:

لقد ذكر سابقا أن الاتفاقات الاقتصادية العربية الجماعية كانت تدعوا إلى تنسيق وانسجام السياسات الاقتصادية في الأقطار العربية لتمهيد الطريق لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية أي أن المشاهد في الوطن العربي لحد الآن أن هذه المحاولات فشلت في تحقيق هذا الهدف إذ أن كل قطر عربي لا يزال يضع سياساته الاقتصادية بمعزل تام عن السياسات الاقتصادية في الأقطار الأخرى. فالسياسات التجارية و المالية و النقدية في هذه الأقطار تختلف عن بعضها البعض[3].

فتلك الانجازات التي حاولت الدول العربية تحقيقها ، لم تكن لتتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة و الطموحات القومية.

فهي لم تغير شيئا من الناحية الموضوعية و العملية صورة الوطن العربي و لم ت تشابكا عضويا بين اقتصادياته، فلقد ظل التعاون الاقتصادي هامشا في معظمه محدود الوزن و الأثر، و لم يكن التعاون منبعثا من تخطيط عربي تكاملي تنموي و متكامل مسبق أو مرتبط بالخطط القطرية و أولوياتها (و التي كان يعوزها دائما وجود البعد القومي أو وضوحه).

بل كان ينطوي على مشاريع و قطاعات مقطوعة الصلة بغيرها، و كان في غالبيته يعود إلى مبادرات ثنائية و ضمن تصورات قطرية[4].

و من ثمة لم تنجح محاولات التكامل الاقتصادي التي تمت في الدول النامية لأنها استخدمت مدخل تحرير التجارة، حيث أصبحت الأسعار هي المحددة لتخصيص الموارد في الوقت الذي سعت الدول النامية من خلال محاولات التكامل إلى تخصيص الموارد عن طريق المفاوضات بين الدول الأعضاء.

بل ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن المشكلة التي تواجه جهود التكامل العربي، كدول نامية، أن الهياكل القائمة لا تجعل الاطار الاقليمي أفضل من العالمي، في تحسين العائد

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص 275-276.

[2] – محمد محمود الامام، **منطقة التجارة الحرة العربية " التحديات و ضرورات التحقيق"** (بيروت دت) ص 114.

[3] – د. عدي قصور، المرجع نفسه، ص 280.

[4] – د. عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 140.

من النشاط الاقتصادي حيث يتطلب الاستفادة منه ادخال تعديلات تضيف أعباء قبل تحقيق منافع لا تبدو مؤكدة.

فهياكل الانتاج تنحاز بشدة إلى تصدير سلع أولية لا يؤدي تحرير التجارة إلى إعادة توجيهها للسوق القومية و في حالات أخرى أعيد تشكيل اقتصاديات وطنية لتصبح أكثر ارتباطا بأسواق خارجية تصديرا و استيرادا، و ذلك من خلال استثمارات ضخمة و لا يمكن لهذه الدول أن تعيد تشكيل هياكلها الانتاجية وفق حاجات السوق القومية، إلا باستثمار مماثل و بالتالي فإن محاولة تكامل هذه الأسواق تدعو إلى الدخول في نشاطات جديدة، و كأن القضية هي خلق انتاج من أجل التكامل و ليس التكامل من أجل دعم الانتاج[1].

المبحث الثاني: عراقيل التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة:

تمثل المشروعات العربية المشتركة صورا من صور التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية فهي إحدى أدوات التشابك الاقتصادي على الصعيدين الشامل و القطاعي.

و هي تؤدي مهمات أساسية تمس الاقتصاد العربي في نواح كثيرة و مختلفة و ذات تأثير مباشر في التكامل الاقتصادي العربي عموما ، سواء من منظور الامكانيات و الموارد الاقتصادية التي تستخدمها، أو من منظور العملية الانتاجية نفسها التي تقوم بها تلك المشروعات و تعمل من خلالها على القيمة المضافة و الاستثمارات و المبيعات بين البلدان الأطراف في إنشاء تلك المشروعات.

و على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها المشروعات العربية المشتركة في العمل الاقتصادي العربي المشترك تعاني هذه المشروعات العديد من المشاكل و المعوقات التي تضعف من نتائجها و تحد من أعمالها و إنجازاتها و تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها[2].

و عليه فقد قيم هذا المبحث إلى مطلبين، ففي المطلب الأول سنتناول الحديث عن أسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي أما في المطلب الثاني فتناولنا الحديث عن أسباب وجود هذه العراقيل.

المطلب الأول: أسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي:

---

[1] – عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، (الدار الجامعية 2002-2003) ص 203.

[2] – زياد عربية، **التكامل الاقتصادي العربي " الواقع و الآفاق"**، (بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جويلية 1998) ص 263.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

هناك العديد من العوامل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي حالت دون تطوير التجارة البينية العربية ، و التوصل إلى حالة من التكتل تضمن صيانة مصالح المجموعة في مواجهة العالم الخارجي.

و تجدر الاشارة إلى أن المشكلات التي كانت تعوق التكامل العربي لم نتيجة لتعاقس البحث عن حلول و إنما كانت ترجع إلى عدم وجود قرار سياسي قابل للتطبيق لوضع الأفكار و الأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ، و يمكن إيجاز هذه العوامل أو المعوقات فيما يلي[1]:

قسم هذا المطلب إلى فرعين في أول فع تعرضنا للمعوقات الاقتصادية و السياسية كما تعرضنا في الفرع الثاني للمعوقات الاجتماعية و الادارية المؤسساتية.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية و السياسية:

يعود عدم نجاح محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلى عدة أسباب بعضها ذات طبيعة سياسية و البعض الآخر له علاقة بالأوضاع الاقتصادية.

أ- المعوقات الاقتصادية:

ليس ثمة شك أنه تنامى التوجه نحو العالمية و التكتل الاقتصادي الاقليمي في مختلف بقاع الأرض يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية، لا يمكن لأي من دولة التعامل معها بصورة منفردة بغض النظر عن مستوى ثرائها وتقدمها الاقتصادي حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضاربة تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات، و رغم ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد في تجارتها بشكل رئيسي على أسواق الدول المتقدمة بدلا من تعزيز التجارة العربية البينية التي تتيح فرص جذب مزيد من الاستثمارات و زيادة فرص العمل المتاحة.

و يكمن السبب الرئيسي وراء هذا الخلل في تشابه الهياكل الانتاجية للدول العربية، مما جعلها في حالة تنافس و ليس تكامل، بينما تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين والاختلاف ما بين دول تطبق التخطيط المركزي، و تعتمد في نشاطها الاقتصادي على إدارة الدولة و القطاع العام ، و دول أخرى تطبق اقتصاد السوق و تعتمد على القطاع الخاص.

و يمثل غياب التنسيق في مجال النقل و الشحن و ارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية عاملا سلبيا آخر عند مقارنته بالتعامل مع سائر دول العالم، و هو أمر غير مفهم إذا أخذنا في اعتبارنا عنصر القرب الجغرافي الشديد بين الدول العربية، كما يضاف أيضا تفاوت معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في مختلف البلدان العربية[2].

إلى جانب آخر تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية و تلك إحدى المشكلات الأساسية في الدول النامية بوجه عام ، أما في حالة الدول الغربية فإن بعضها يلجأ مثلا إلى المقاطعة الاقتصادية كسبيل لإنجاز أهداف سياسية على غرار ما حدث عندما قبلت الكويت اتفاقية عام 1965 ثم رفضت القرار الخاص بالسوق

---

[1] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص123.

[2] – – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص125-126.

المشتركة بدعوى أنها تطبق بالفعل تجارة كاملة التحرير الأمر الذي يعرقل الالتزام الكامل بالمعاهدات في الاتفاقيات التي يتم ابرامها.

و هناك أيضا مشكلة التركيز العربي على بناء المن الاقتصادي مما تسبب مباشرة في إعاقة التجارة البينية، بمعنى تركيز كل دولة على مصالحها الفردية الضيقة بغض النظر عن مصالح المجموعة الأمر الذي جعل التجارة العربية الدولية لا تتجاوز 15% من اجمالي التجارة العالمية، بينما لا تتجاوز تجارتها البينية 10% على أفضل تقدير.

و على صعيد المؤشرات الاقتصادية الأخرى نجد أن الدول العربية تعاني من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالي 23% بليون دولار سنويا آخذة في الزيادة[1].

2- المعوقات السياسية:

ظل العالم العربي لعقود طويلة يواجه صراعات سياسية عديدة، لا يزال بعضها دون حل حتى الآن، و أضيف إلى ذلك فشل الجامعة العربية في التوصل لحلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات. و لعل أحد أسباب الفشل هو التباين في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة ، مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث كان من الصعب على الدول العربية الاتفاق على سياسة مشتركة يتم ادراجها ضمن نظمهم الحكومية و سياساتهم الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل و المصالح الداخلية و الخارجية التي تخصها وحدها.

و في هذا السياق، يعد تشكيل سوق عربية مشتركة بمثابة الخطوة الأولى نحو التوصل إلى أرضية سياسية مشتركة و محايدة تلقى قبول مختلف الأطراف ، و تتجاوز الخلافات و الاختلافات سواء السياسية أو التنموية، و كم طرحت فكرة السوق العربية من قبل، و لكنها للأسف لم ترى النور بسبب المشكلات التي حالت دون تنفيذها في ظل الاختلافات الحادة التي ظهرت في الاجتماعات العديدة التي عقدتها الجامعة لهذا الغرض.

و لعل أهم العوامل التي أفشلت مثل هذه الجهود من قبل هو سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها ببعضها البعض حيث كانت بعض الدول العربية تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على الدول التي تحتاج لمساعدة مالية مثلا أو مساندة سياسية، بهدف تحقيق أهداف تعود عليها بالصقع ، سوء الاقتصادي و السياسي[2].

كما لم تتوفر الإرادة السياسية و أدت إلى تعميق أزمة التكامل لعدة عوامل أهمها عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي و إدراكها ، بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال مما أضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وجديتها[3].

---

[1] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص126-127.

[2] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص124- 125.

[3] – د. عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 148.

و من أهم العقبات التي تقف حائلا أمام الدول العربية في الدخول في تكتل إقليمي هي تخوف أمريكا من أن هذا الاتحاد سوف يضر بمصالح إسرائيل بالاضافة إلى بعض الدول الأخرى، مثل تركيا و إيران و باكستان التي قد ترى أن تحقيق مثل هذا الحلم سوف يضر بالمصالح التجارية لمثل هذه الدول و بالتالي فهي تسعى دائما إلى خلق العقبات أمام هذا التكتل العربي في حين أن منظمة التجارة الدولية تشجع و تساعد على ذلك.

و يمكن استخلاص العقبات السياسية التي تواجه التكامل الاقتصادي في ثلاثة محاور هامة وهي:

1- الرغبة لدى القادة العرب في تحقيق الاندماج.

2- مقدرة القادة السياسيين في إنشاء إقليمية قوية قادرة على التغلب على المشكلات التي عادة ما تصاحب عملية الاندماج.

3- ضرورة وجود دولة قادرة على قيادة الدول الأخرى.

فنجد أن فرنسا و ألمانيا لعبتا دورا هاما في قيادة الاتحاد الأوربي ، أما أمريكا فلعبت دور القائد في اتحاد النافتا. أما في حالة الدول العربية فلا يوجد اتفاق على هذه الدولة و من ثمة فإن غياب دور القائد أو المنسق له أيضا أثاره السلبية في حالة الدول العربية[1].

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية و الادارية المؤسساتية:

إلى جانب تلك المعوقات الاقتصادية و السياسية التي ذكرناها آنفا ، هناك معوقات 11 اجتماعية و إدارية أثرت في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و هي:

1- المعوقات الاجتماعية:

يمثل المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، و هي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة و المقارنة و التفضيل و الحرص على تبؤر دور الزعامة و الاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة و لقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه الفرقة، و كرستها حرب الخليج و الغزو العراقي للكويت بصورة أكبر مما أثر سلبا ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصادية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.

يضاف إلى هذا المناخ الاختلافات الكبيرة و التباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، مثل الصومال مثلا عن المجاعة و دول الخليج عكس ذلك تماما.

إلى جانب آخر، تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء و الفقراء في هذه الدول.

و لعل أحد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن فشل جهود التكامل الاقتصادي العربي بل أيضا عن تواضع جهود التنمية العربية بوجه عام. هو تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية التي تصل في المتوسط العام إلى حوالي

---

[1] – د. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**،(بيروت– الدار المصرية اللبنانية، د ت) ص 216.

50% من اجمالي السكان فضلا عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله و بالتالي تفاقم مشكلات الجهل و غياب الوعي السليم و التطرف و الارهاب من جانبه و التقليد الأعمى و محاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية بصورة تتنافى مع القيم الاسلامية للمجتمعات العربية الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع و اهتزاز الهوية في العديد من البلدان العربية[1].

المعوقات الادارية و المؤسساتية:

تتمثل في عدم وجود الأطر المؤسساتية و التشريعية الكفيلة بانجاح التكتل الاقتصادي العربي، إلى غياب مثل هذا النوع من المؤسسات يمثل أحد أهم المشاكل لحاجة هذه الدول لبناء الأطر المؤسساتية و لتشريعات الكفيلة بالتدخل في الوقت المناسب لحل المنازعات.

يوضح العرض السابق أن هناك مجموعة من العقبات التي تواجه التكامل العربي و هي العقبات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الإدارية.

فالعقبات الاقتصادية تتمركز حول تشابه المنتجات العربية نتيجة تشابه القطاعات الاقتصادية في معظم هذه الدول مما يجعل البعض متخوف على مصير هذه القطاعات بعد الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، و معظم هذه المنتجات لا تتعدى المنتجات في الأغذية والمشروبات و الملابس و خلاقه من المنتجات التقليدية، ارتفاع تكاليف الشحن و النقل والمواصلات بين الدول العربية تعتبر أيضا من أكبر العقبات التي تواجه التعاون الاقتصادي والتجاري و لذلك نجد أن التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي و التعاون الاقتصادي بين الدول المغرب العربي تمثل نسبة كبيرة و ذلك لقرب المسافة بين هذه الدول مما يجعل تكلفة النقل منخفضة نسبيا ثم يجعلها قادرة على المنافسة[2].

و بالتالي فالنتائج السلبية التي توصلنا لها في التحليل السابق تدفع إلى القول بأن المحاولات المختلفة التي تمت في السابق فشلت في تحقيق أية خطوة متقدمة على طريق الوحدة الاقتصادية العربية و يعود ذلك إلى تلك العوامل السالفة الذكر[3].

المطلب الثاني: أسباب وجود العراقيل:

بعد تناولنا في المطلب الأول لأهم المعوقات التي عثرت من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتي اعتبرناها عوامل أو معوقات اقتصادية بالدرجة الأولى و معوقات سياسية و أخرى اجتماعية بالإضافة إلى عراقيل إدارية و مؤسساتية.

فإننا سنحاول في هذا المطلب التعرض إلى أسباب وجود مثل هذه العراقيل أو بمنظور آخر أسباب الأسباب التي أدت إلى فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي و جعلت منه أزمة بدلا من أنشودة للتكتلات الإقليمية أو الجهوية.

فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين تعرضنا في أول واحد إلى أسباب ضعف الإرادة السياسية في الوطن العربي.

---

[1] – د. أسامة المجدوب، المرجع السابق، ص 124.

[2] – د.فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص 218.

[3] – د. عدي قصور، المرجع السابق، ص 281.

أما ثاني واحد فإلى سبب التناقضات الهيكلية و التنموية.

الفرع الأول: أسباب ضعف الإرادة السياسية في الوطن العربي:

المشكلة في الوطن العربي عدم وجود الارادة السياسية الصادقة و المخلصة و يتضح ضعف الإرادة السياسية في تعطيل الاقتصادي العربي في الأمور التالية:

1- التحفظات على الاتفاقيات و القرارات الجماعية.

2- التوقيع على الاتفاقيات في معظم الأحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.

3- البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة للعمل

4- تعرض العمل العربي المشترك و تأثره بالتقلبات الطارئة للعلاقات و المشكلات السياسية بين الدول.

5- عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التي تهم العمل العربي المشترك وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة و بحث مواضيع هامة في هذا المجال.

6- عمق الشعور القطري في الدول العربية .

7- غياب دور المنظمات الشعبية و الجماهير في أغلب الحالات عن المشاركة في وضع القرارات و متابعتها (الديمقراطية).

8- حجم مستوى التبعية الاقتصادية و السياسية و الثقافية العربية للخارج .

إن الارادة السياسية الصادقة و المخلصة و الجدة هي السبيل الوحيد لدفع العمل العربي المشترك إلى الأمام في مواجهة التحديات الكثيرة و إلى مستقبل أفضل للوطن العربي[1].

الفرع الثاني: سبب التناقضات الهيكلية و التنموية:

تكمن أزمة التكامل أساسا في البنية الجوهرية للإقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الانتاجية و التناقضات الهيكلية و التنموية التي ورثها عنعهود الهيمنة الأجنبية متمثلة بالتخلف و التبعية و التجزئة.

و كان ذلك نتيجة تقسيم عمل دولي غير متكافئ ،و علاقات غير متكافئة ، فرضت على الوطن العربي في ظل الاستعمار ، سويا مع سريان قانون النمو و التطور المتفاوت و كانت حصيلة هذه العوامل التفاوت الكبير في تركيب الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي و في توزيع الموارد و الثروات بين أقطاره و تفاوت درجات نموها و مستواها و قد أدى هذا التفاوت إلى ارتباط الاقتصاد العربي عضويا بالسوق العالمية و في اتخاذ كل قطر عربي مسارا منعزلا في العلاقات يعزز من هذه الصلة و يكرس التجزئة و في الواقع فإنه من الممكن أن يوفر مثل هذا التباين في توزيع الموارد فرصة للتكامل القومي عند التخطيط لحشدها وترشيدا استخدامها لخدمة التنمية المشتركة و بالتالي تحويل عامل الضعف إلى عامل قوة و دعم[2].

---

[1]– د. موسى حربي عريقات، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة**،(بحوث اقتصادية عربية، العدد 2000/20) ص 71.

[2] – د.عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 138..

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الفصل الثاني: آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة:

فبعد دراستنا لواقع التكامل الاقتصادي لعربي في ظل تحدي العولمة و العراقيل التي تواجهه فلابد من وجود آفاق تجعلنا نواجه هذا التحدي الخطير و تجعلنا نفكر في الحلول لمواجهته ومواجهة تأثيراته لبناء مستقبل عربي متكامل.

و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تعرضنا فيه تحديات العولمة و الأبعاد الناجمة عنها و المبحث الثاني مستقبل العمل المشترك و كيفية مواجهة ظاهرة العولمة.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المبحث الأول: تحديات العولمة و الأبعاد الناجمة عنها:

يواجه التكامل الاقتصادي العربي اليوم أخطر أزماته و أحرج مساراته ،و هو أمر يستدعي من الاقتصاديين و المفكرين العرب بذل المزيد من الجهد لتحليل لأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة و طرح المقترحات الكفيلة لمعالجتها و تصحيح مسيرة العمل التكاملي وتعزيزها ففي الوقت الذي تتعاظم فيه التحديات و المخاطر التي يواجهها الوطن العربي تشهد العلاقات الاقتصادية العربية انحسارا و تعثرا و ضعفا[1]، فإذا كانت العولمة عمل في طياتها العديد من التحديات فإنها في نفس الوقت تحمل أيضا العديد من الفرص التي تتضمن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بوسائل عديدة مثل زيادة انسياب رؤوس الأموال بين الدول و سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و المعرفة العلمية في مجالات كثيرة كما تعمل العولمة أيضا قرصا جديدة تأتي كمحصلة لتوسيع نطاق الأسواق المتاحة بما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التصدير و الاستثمار و بالتالي ارتفاع معدلات النمو و على الدول العربية أن تختم الفرص المتاحة في مواجهة تحديات العولمة[2] و قد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول تطرقنا إلى تحديات العولمة ، أما المطلب الثاني فإلى الأبعاد الناجمة عنها .

المطلب الأول: تحديات العولمة:

العولمة نظام فكري و اقتصادي و سياسي لابد من فهمه و التعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد و السياسة و من ثم فإنه يتعين علينا تحديد مخطر العولمة على الاقتصاد العربي مع الاشارة إلى القرص و الامكانات المتاحة عربيا لمواجهة هذه المخاطر فلجأت إلى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول نتطرق إلى مخاطر العولمة على الاقتصاد العربي و الفرص المتاحة لمواجهة الفرع الثاني.

الفرع الأول: مخطر العولمة على الاقتصاد العربي[3]:

1- نظرا لأن العولمة تسعى لتحقيق حرية التجارة الخارجية و حرية انتقال رؤوس الأموال فإن ذلك أدى إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية العربية في سياق منظومة برامج التكيف الهيكلي و هذه الشروط تتمثل في المزيد من الخصخصة، حرية الأسواق الداخلية، انتشار وتعميق ثقافة السوق و لا يخفى أن حرية التجارة بين الدول الأوربية المتقدمة و الدول العربية غير المتقدمة سوف يؤدي إلى تكوين التخلف و التبعية العربية، و تكرس من عملية الإلحاق العربي يركب العولمة الأوربية و بعبارة أخرى فإن إزالة الحواجز الجمركية و إقرار مبدأ حرية التجارة بين الدول الأوربية و الدول العربية سوف يقضيان على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من خارج الدول العربية ، ومن جهة أخرى فإن الدول

---

[1] – د. عبد الحسن زلزلة، المرجع السابق، ص 135.

[2] – د، نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، د.ت،) 139.

[3] – د. نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 130- 131.

العربية سوف تعطي أولوية كبرى للتصدير من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاجات الأساسية للمواطن العربي و يترتب على ذلك زيادة حدة الفقر و تفشي البطالة داخل المجتمعات العربية .

2- الشركات المالية التي أفرزتها العولمة سوف تلعب دور الشرطي في الدول العربية المضيقة لاستثمارات هذه الشركات ، و على هذه الدول الالتزام بادعاءات معينة في السياسات الاقتصادية و إلا فقط يتم سحب تلك الاستثمارات و التوظيفات و يؤثر ذلك في انخفاض عملات الدول العربية، و حدوث افلاسات مالية ، مما يظطرها إلى الرضوخ تحت أي شروط أوقيود،و هذا ما يعد تنازلا عن جزء كبير من سيادتها.

3- النفوذ المتزايد للشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة سوف يؤدي إلى اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية و الذي ينجم عن توجيه هذه الشركات للإستثمارات في هذه الدول بما لا يتفق و أولويات التهيئة أي أن العولمة تساهم في عدم استثمار الأموال في أنشطة اقتصادية حقيقية من شأنها تعزيز القدرة الانتاجية للدول العربية لتصبح الدول العربية دولا مستهلكة بدلا من أن تكون دولا منتجة ، و ذلك بنشر النمط الاستهلاكي الترفي بين الناس ودفعهم للإسراف و التبذير مما يؤدي إلى إضعاف الدول العربية و ذلك من خلال إغراقها بالديون.

فلدول العربية و هي المستهدف الأول في العولمة بلغت ديونها الخارجية 629 مليار دولار، تستنزف من ثرواتها ما قيمته سنويا مليار دولار خدمة للديون الخارجية فقط، و تؤكد التقارير الاقتصادية أن الديون العربية تزيد عن 500 الف دولار كل دقيقة و بلغ إجمالي ديون الدول العربية حتى نهاية عام 2000 حوالي 325 مليار دولار بعد أن كان عم 1908 حوالي 49 مليار دولار و م يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الاجمالي، و لا شك أنه كلما ارتفعت وتيرة الديون ترسخت التبعية ، ووجدت لذريعة للقوى لاستعمارية في التحكم في اقتصاديات الدول المستهدفة ويأتي في مقدمتها الدول العربية[1].

5- العولمة و ما تتضمنه من مخاطر عديدة على الدول النامية قد تحمل معها نتائج ربما تكون أسوأ بكثير بما هو واقع أو متوقع داخل الدول العربية على وجه الخصوص ، فاحتمال التدهور إلى اتجاه أكثر عمقا و حجما.

أصبح واردا ، الأمر الذي سيجعل معه البيئة الاقتصادية العربية ضعيفة و مهمشة و سريعة التأثر بالمخاطر في تقدير الأسواق العالمية لرأس المال، و سوف يؤدي ذلك إلى مخاطر الاستجاب المستمر للمستثمرين و البنوك العالمية من الأسواق، و زيادة الصعوبات التمويلية و ما يصاحبها من تعطيل في التجارة و مزيد من الانخفاض الأسواق المالية و أسعار الأصول مع انخفاض في الاستهلاك و الاستثمار على مستوى العالم العربي.

6- و تظهر خطورة العولمة على الدول العربية من خلال محاولات الهيمنة الأمريكية حيث أصبح الوطن العربي بثرواته و عمقه الاستيراتيجي و الاجتماعي صباحا

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 132.

للولايات المتحدة الأمريكية، و مرتعا خصب لترويج بضائعها و أفكارها و بخاصة بعد حرب الخليج عام 1991 لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية و التحكم فيها لإستعماله سلاحا ماضيا ضد معارضيها في أوربا و آسيا، و السيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط[1].

7- لقد أعطى إعلام العولمة انطباعا فإن الدول العربية أصحاب الثروة النفطية يهيمون فوق محيطات من الأموال تزيد عما كان لهارون و قارون و صوروا هذه الدول على أنها دول غنية جشعة أصابها الغنى نتيجة استغلالها للمستهلكين ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى تطمع في هذه الدول و تحاول السيطرة عليها و التحكم في أسعار البترول بما يناسب اقتصادها هي و القائمين عليه الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط و كانت النتيجة تدني دخول الدول المنتجة له بحوالي 60 مليار دولار لسنة 1998 نتيجة تدني أسعار البترول و هذه الرغبة من الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على النفط العربي تتفق تماما مع ما نصت عليه أوراق الدراسات الأمريكية في السيطرة على النفط العربي تتفق تماما مع ما نصت عليه أوراق الدراسات الأمريكية عشية الحرب العالمية الثانية التي أفرزت العولمة الاقتصادية و تطوراتها من خلال خطة المنطقة الكبرى حيث نصت صراحة على ضرورة تسهيل ربط الاقتصاد الأمريكي بطريقة تسمح له بالوصول إلى احتياجاته من أسواق أومواد أولية دونما عوائق أو ضغوط ، و يتم ربط بادئ ذي بدء بالمنطقة الكبرى و قد عرفت المنطقة الكبرى بأنها النصف الغربي من الكرة الأرضية دول الشرق الأقصى ، الامبراطورية البريطانية السابقة الشرق الأوسط، بقية دول العالم الثالث، و العالم بأكمله طبقا لما تسنح به الظروف لذا يقول إيه أم روت تشال: " إن أي أمريكي يعرف ألف ياء السياسة يعلم تماما أن الولاياتالمتحدة لا تحارب من أجل الديمقراطية (ضد العراق)، لأنه ليست هناك ديمقراطية في العالم العربي، و لا تحارب من أجل ...الكويت...لا، لقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب لمنع العراق من السيطرة على ثروة هي الوقود الأساسي للصناعة و قد تعني الفرق بين الحياة الاقتصادية و بين الاندثار "[2].

مما سبق يتضح لنا أن الدول العربية هي المستهدف الأول في العولمة، لذا كانت أكثر الدول تضررا من هذه المخاطر، و من ثم فإن الاقتصاد العربي يواجه تحديات خطيرة بسبب العولمة و الاندماج في منظومة التجارة العالمية، خاصة أن التقارير الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية و كذلك تقارير التنمية البشرية العربية تكشف عن الهوة الكبيرة بين الواقع الاقتصادي العربي من جهة و اقتصاديات الدول الكبرى بل دول من عالم ثالث من جهة أخرى، و لنا أن نتساءل عن الفرص المتاحة لدى الدول العربية لمواجهة مخاطر العولمة هذا ما سنوضحه حالا.

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 133.

[2] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع نفسه، ص 133- 134- 135.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الفرع الثاني: الفرص المتاحة لمواجهته[1]ا:

1- على الدول العربية العمل من جل الاستفادة من العولمة و أخذ ما هو إيجابي منها و ترك ما هو سلبي، و أن لا يجعلوا في صراعهم الدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية و مع إسرائيل حالة تؤدي إلى ضياع فرصة الاستفادة من العولمة تمت هذه الذريعة أو غيرها.

2- الاتجاه نحو تحقيق العولمة العربية نسبة إلى العالم العربي فالبدء بالعولمة العربية أمر ضروري لكسب معركة التحري الاقتصادي فإذا عولم العرب علاقاتهم أصبح الاقتصاد لعربي قوة إذا لم تستطع التفوق على الاقتصاديات الكبرى في العالم فعلى الأقل سيحسب لها حساب بحيث تقلل من مخاطر العولمة الاقتصادية الكونية فيما لو تعاملت هذه الأخيرة مع الاقتصاديات العربية بشكل منفرد، فالسبب الرئيسي الذي أضعف الدول العربية في مواجهتها للعولمة الاقتصادية أنها تعاملت بصفة انفرادية مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة و عصر العولمة و لم تتعامل معها من خلال تكتلات اقتصادية عربية قوية كما فعلت دول الاتحاد الأوربي، و دول أمريكا الشمالية التي شكلت تكتلها الاقتصادي المعروف بالنافتا.

3- دعم و إقامة سوق عربية مشتركة لتعزيز التجارة البينية العربية و دراسة ما يواجه إقامة هذه السوق من عراقيل و عقبات و اقتراح الحلول المناسبة لها، و تذليل كافة الصعوبات التي تحول دون إقامتها.

4- تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية بدلا من توجيه هذه الاستثمارات نحو الدول العربية، و ذلك بتشجيع انتقال رؤوس الأموال و اليد العاملة المدرية و الخبرات و التكنولوجيا بين الدول الاسلامية.

5-تدعيم القدرات التنافسية للدول العربية و فتح الأسواق أمام صناعتها و يتم ذلك من خلال رفع كفاءة منتجاتها لتضاهي المعايير الدولية ، و استخدام أساليب التسويق الحديثة و التي يراعي فيها الخصائص المميزة لكل سوق مستهدف.

6- مواكبة السياسات الداخلية للدول العربية لظاهرة العولمة و ذلك من خلال تغيير دور الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي إلى الرقابة عليه من خلال صياغة القوانين و التشريعات التي تمنع وقوع الأزمات الاقتصادية و الاهتمام بالمشروعات الصغيرة و تطبيق معايير الجودة ، و كذلك الاسراع في استكمال مناسبة الاستقرار الاقتصاد الكلي للدول العربية ، و تمكنها من مواكبة التغيرات العالمية و التكيف مع ظاهرة العولمة.

7- التركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الجدوى حتى يكون للدول العربية وجود فاعل في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل المنافسة الاقتصادية القوي التي تزكيها منافات العولمة و من الأنشطة الاقتصادية التي ينبغي تركيز النشاط فيها: الزراعة ، و الانشاءات و الاستثمارات، و البرمجيات و السياحة ، فإذا نظرنا إلى النشاط الزراعي مثلا نجد أن الدول العربية مستوردة رئيسية للأغذية و المنتجات الغذئية حيث تستورد ما قيمته 25 مليار دولار سنويا بالرغم مما لدى الدول من امكانيات و موارد كبيرة في

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص 135.

المجال الزراعي يمكن إذا ما أحسن استقلالها أن تغني الدول العربية عن استيراد هذه المنتجات من الخارج، و توفير المبالغ التي تتفق من أجل الحصول على هذه المنتجات و استغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية و يمكن أيضا أن تحقق فائضا للتصدير إلى الخارج[1].

8- الاهتمام بالبحث و التطوير و هذا الأمر يحتاج إلى وقفة جادة من الدول العربية إذا أرادت أن يكون لها موضع قدم على خارطة المستقبل و عليها أن تعمل من أجل إيجاد معاهد أبحاث متخصصة تعمل وفق أهداف استيراتيجية واضحة و مناهج ملائمة تسخر لها الامكانيات المناسبة مع تدعيمها بالميزات الازمة ، ثم لاب من ربط نتائج البحوث و التطوير بالنشاطات الاقتصادية .

9- الاهتمام بإقامة البنية الأساسية التي تساعد على توفير المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي و الاستثماري و تمنحه القدرة على المنافسة، ففي ظل العولمة حيث المنافسة المحمولة لاجتذاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الوطنية و الأجنبية فإن توافر البنية الأساسية الجيدة يمثل الرهان على قدرة الدولة في توفير المناخ الجيد لتشجيع لنشاط الاقتصادي والاستثماري، فلابد من توفر شبكة مواصلات مناسبة دخل البلاد و منظومة اتصالات حديثة و متطورة، و يد عاملة مدرية و ماهرة و غير ذلك من مقومات الدولة الحديثة.

المطلب الثاني: الأبعاد الناجمة عنها

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية و الاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمي في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل لذلك لم تحظ قضية باهتمام كل دول العالم على المستوى الرسمي و الشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم الظواهر التي تحتاج البشرية في القرن الحادي و العشرين و استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات و التخصصات من اقتصاديين و سياسيين ومثقفين لا يربطهم سوى اهتماماتهم عملة التغيرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم في كافة المجالات الاقتصادية و السياسية و غيرها و التي تعدت نطاق الدولة و تجاوزت الحدود، و من ثم أصبحت دراسة تأثير العولمة على اقتصاديات الدول العربية تمثل أمرا بالغ الأهمية ، و نحاول في هذا المطلب التعرف على الآثار الايجابية و السلبية للعولمة فقسمنا هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول نتعرض للجانب الايجابي و في الفرع الثاني نتعرض للجانب السلبي للعولمة على التكامل الاقتصادي العربي[2].

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص 137- 138.

[2] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص 114.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الفرع الأول: الجانب الايجابي[1]:

1- تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الانتاج و التوزيع والتسويق، و فتح باب المنافسة على مصراعية بين الشركات و المؤسسات و المشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله و سيادة اقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي.

2- ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي أخذت بالعولمة (أي التي خفضت الحواجز القائمة في سبيل التجارة). عنها في الدول الغنية 5% مقابل 2.2% في التسعينات كما حدث تقارب في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات المتقدمة ، أما الدول النامية التي لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى .

3- الانفتاح الاقتصادي، و التعاون التجاري بين الدول و سهولة حركة رأس المال بعيدا عن القيود التي كانت تفرضها الدول و التي كان من شأنها أن تنشط المهم و تبحث على القلق والكلل.

4- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول و خصوصا دول الجنوب، الأمر الذي ينتج لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية و زيادة قدرتها التصديرية لباقي دول العالم و امكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أوتتبع من القيود ما يحول دون التصدير إليها.

5- زيادة التنافس في مجال السلع و الأسعار و زيادة حجم النشاط التجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى المحلي و العالمي.

6- تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعا و خدمات عديدة و متنوعة بتكلفة أقل و زيادة الفرص الاستثمارية و زيادة درجة المنافسة بين الشركات[2].

7- و نظرا لهذه التأثيرات الايجابية للعولمة الاقتصادية نجد أن العديد من صناع السياسة و كبار رجال الأعمال الاقتصاد، بل و المواطنين العاديين في البلدان النامية يدركون جيدا الحاجة للمشاركة بكل حماس في العولمة و قد أظهر استفتاء أخير أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي أن شعوب بلدان مثل الصين و الهند لها رأي إيجابي في العولمة حيث تدرك أن الانفتاح حيوي بالنسبة لرفع مستوى المعيشة و أن التجارة الأكثر حرية فضلا عن تحقيقها لمكاسب اقتصادية للبلدان التي تشارك فيها فإنها أيضا قناة لإستيراد سياسات جيدة لأنها تقضي على الممارسات الفاسدة و بذلك تحسن مناخ الأعمال .

الفرع الثاني: الجانب السلبي:

1- التوزيع غير العادل لثمار العولمة ما بين الدول ما بين الدولة المتقدمة و النامية، ففي بين تحملت الدول النامية لجزء الأكبر من تبعات العولمة لم تحسد نظير ذلك سوى

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع نفسه ، ص 122.

[2] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص 123-124.

القليل ، و ذلك عكس الدول المتقدمة التي يبدو أنها لا ترغب في المساهمة بجدية في تحمل العباء واقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة عادلة مع الدول النامية.

2- العولمة لعبت دورا هاما في الأزمة المالية و الاقتصادية التي حدثت في آسيا في عام 1997 والتي مازالت تعاني منها الدول الأسيوية حتى لآن و انعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية.

3- العولمة تجعل الاقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات و القائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلا حوالي 20 % من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون و هم نحو 80% إلى المزيد من الفقر.

4- العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20 %من قوة العمل المتاحة به، في حين أن ال 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل و يرجع ذلك إلى استخدام الثقافات الحديثة و إعادة الهيكلة[1]. و حدوث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية و التحصيل العلمي الأقل، و بالتالي فإن نسبة ال 20% هي التي تستعمل و تكسب المال و تستهلك، و ستكفي هذه النسبة لإنتاج جميع السلع و الخدمات التي تحتاج إليها شعوب العالم.

5- العولمة و ما تؤدي إليه من حرية التجارة و إزالة القيود على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، و يتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص و ترك النشاط الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب التي تملك كل ما هو متاح و يمكن من شركات و أصول انتاجية مهمة.

6- العولمة تعمل على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى و منتجات الدول النامية ، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية و أسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الاقتصادي للدول النامية بالسلب.

7- زيادة الاختلال في توزيع الدخل داخل كل من الأسواق المتقدمة و النامية، نظرا للتغيرات التقنية التي تعاين العمال المهرة على حساب العمال غير المهرة، و بالتالي المساهمة في تعميق الفجوة الداخلية.

8- زيادة الجرائم الاقتصادية نتيجة اتفاق بعض الشركات على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب مثال ذلك الاتفاقيات الاحتكارية لشركات النقل و صناعات المواد الكيميائية والمتاجرة بحقوق الأفلام و البث التلفزيوني و المضاربات في الأسهم.

9- تؤدي العولمة إلى أن تفقد الدول المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي و خاصة في المجال النقدي ، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة و بنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات و أوائل الثمانينات) فإن هذا يؤدي إلى

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص125-126.

نزوح رؤوس الأموال من البلد النامي المعولم للإستفادة من سعر الفائدة الأعلى في هذا المركز و لكي يتفادى هذا البلد النامي استنزاف احتياطاته من العملات الأجنبية الرئيسية يجد نفسه مضطرا لرفع سعر فائدته المحلية مما قد لا يكون منسجما مع متطلبات اقتصاده و هذا يؤدي إلى فقدان استقلالية قراره في هذا الشأن إلا إذا قرر التراجع عن عولمته المالية و ذلك يفرض قيود على ترويج رؤوس الأموال.

10- العولمة تقوم على الاستخدام القهري للطبيعة و نهب الموارد الطبيعية و هذا ما نشهده من اختلال بيئي من تلوثات على مستوى الطبيعة و المناخ، و ترفض الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كدولة مهنية أن تعمل للحد منه لأنه ضد مصالح شركاتها المنتشرة في معظم دول العالم، لذلك رفضت التوقيع على بروتوكول ليوتو للحد من تلوث المناخ في أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية في جنوى في مارس عام 2001، علما بأن كل الدلائل تؤكد على أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ في عام 2020 ضعف الاستهلاك الحاضر و بالتالي سترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 و 90 في المائة[1].

11- تساهم العولمة في تدهور الصناعة المحلية و تدميرها و ذلك خلال ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسته الاحتكار و الإغراق حيث تغرق أسواق الدول النامية بمنتجاتها و تمول دون وصول صادرات هذه الدول إلى أسواقها كما أنها تسعى إلى تملك خطوط الانتاج و الصناعات في الدول المراد تدميرها كذلك من خلال ما تسعى إليه الشركات العملاقة من كسب المزيد من العملاء عن طريق خفض أسعارها و البيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية بهدف إخراج المنافسين الآخرين من السوق للإنفراد بالمستهلك فيما بعد و فرض أسعار احتكارية عليه، و كذلك امتلاك رأس المال حيث أصبح يتم تداوله في أيدي قلة قلية من عمالقة الاقتصاد و الشركات العابرة القارات.

و خير مثال على ذلك التجربة التركية عندما وقعت حكومتها اتفاقية مع الاتحاد الأوربي ترمي إلى إنشاء اتحاد جمركي في منتصف التسعينات، و توقع أصحاب الصناعات الأتراك زيادة صادراتهم إلى الاتحاد الأوربي، و كانت النتيجة أن البضائع الأجنبية هي التي أغرقت السوق المحلية التركية، و مع أن الصادرات كانت قد ارتفعت بنسبة 10% خلال ستة أشهر ، إلا أن الواردات هي أيضا قد ارتفعت و لكن بنسبة 30% الأمر الذي أدى إلى اختلال الميزان التجاري التركي، و كان الحكومة بقيادة حزب الرقاه الإسلامي خوفا من تآكل احتياطها من العملات الأجنبية إلى فرض ضريبة على الواردات تبلغ 6% بيد أن الاتفاقية الجمركية مع الاتحاد الأوربي كانت تجيز اتخاذ وسائل حمايته من هذا القبيل لفترة لا تزيد على مائتي يوم، الأمر الذي يعني أن تركيا قد أصبحت في مأزق لا مخرج منه.

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص128.

12- هروب الأموال و غسيل أموال المافيا بشكل منظم مما يؤدي إلى نضوب أموال الدولة بفعل الاقتصاد العابر للحدود و التنافس على دفع أدنى الضرائب و الحصول على التبرعات والمساعدات و الديون الميسرة بمختلف الصيغ و الأسماء[1].

و من خلال نظرة سريعة على واقع الوطن العربي يمكن تلخيص انعكاسات العولمة عليه كما يلي[2]:

- **على الاقتصاديات العربية:** يلاحظ من خلال نظرة سريعة على واقع الوطن العربي يلاحظ أن المنطقة العربية لم تتمكن من تحقيق التنمية التي تتماشى مع طموحات شعوبها، و يعود ذلك لإنخفاض أداء القطاع العام و ضعف مشاركة الأفراد في عملية التنمية، و قصور المنظومة التعليمية و البحث العلمي عن الحاجة الفعلية و التبعية التجارية و المالية و التكنولوجية و عدم تمكنه من توظيف إمكاناته و طاقاته للإستفادة من الفرص المتاحة بالأسواق المحلية.

و تواجه الدول العربية في الوقت الحالي نوعين من التحديات أولهما تدويل الانتاج و تحرير التجارة و الخدمات و تعزيز التكتلات الاقليمية بهيكلة جديدة.

و الثاني مستجدات المرحلة الحالية بعد انهاء الصراع العربي الاسرائيلي و امكانية الدخول في مرحلة سياسية و اقتصادية جديدة للمنطقة.

فالمرحلة الأولى و ما يوافقها من تحديات تتمثل في زيادة المنافسة الدولية و تقليل فرص وصول المنتجات العربية إلى الأسواق الخارجية إضافة إلى التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات و الالكترونيات.

أما التحدي الثاني[3] فإنه يثير قضايا تستوجب إيجاد ترتيبات عربية تكاملية بعيدة عن المصالح القطرية الضيقة و استغلال الموارد الاقتصادية العربية الاستغلال الأفضل و حرية انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول العربي.

فالمرحلة الحالية هي مرحلة التكتلات الاقتصادية و المنافسة لأن مفتاح دخول العالم العربي في العولمة يكمن في تطوير أسلوب العمل العربي المشترك حتى ينجح الوطن العربي في بناء منطقة تجارية حرة و شبكة مصالح اقتصادية بين الدول العربية و تبني استيراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للإقتصاديات العربية[4].

و قد بدأ اهتمام الدول بالتعاون الإقليمي منذ إنشاء الجامعة العربية، و في إطار الجامعة العربية تم التوقيع على اتفاقيات تسهيل التبادل التجاري، و إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، و إنشاء صندوق النقد العربي، و اتفاقيات لضمان الاستثمار العربي و انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، و شهدت فترة السبعينات حركة هامة لإنتقال العمالة ، و رؤوس الأموال بين الدول العربية، إلا أن التجارة العربية البينية

---

[1] – د. نزيه عبد المقصود مبروك – المرجع السابق، ص129.

[2] – غالب أحمد عطايا " **العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي**(ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول الفجيرة 29-2002/04/30)، في : "على موقع الأنترنت Htm – العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي/: A// : FILE. 14 :00 H "

[3] – غالب أحمد عطايا– المرجع السابق، ص 14.

[4] – غالب أحمد عطايا– المرجع نفسه، ص 14.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

ظلت محدودة، وفي فترة الثمانينات و التسعينات تراجع مستوى التعاون الاقتصادي العربي و تمثل التعاون العربي في إلقاء القيود بين البلدان العربية و إنشاء المشاريع المشتركة بالاضافة إلى محاولات إنشاء تكتلات إقليمية عربية من أهمها مجلس التعاون الخليجي و اتحاد دول المغرب العربي و مجلس التعاون العربي.

و يمكن تلخيص انعكاسات العولمة على اقتصاديات الوطن العربي في:

- التوجه للدخول في تكتلات اقتصادية دولية و إقليمية.
- إعادة هيكلة السياسات المالية و الاقتصادية و التجارية و النقدية.
- زيادة معدل نمو التجارة العربية بشكل أكبر من معدل نمو الناتج[1].

[1] – غالب أحمد عطايا، المرجع السابق، ص 14-15.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المبحث الثاني: مستقبل العمل العربي المشترك و كيفية مواجهة ظاهرة العولمة:

إن المشروعات العربية المشتركة باعتبارها أداة فعالة بين أدوات العمل الاقتصادي المشترك بقطاعاته المختلفة الزراعية و الصناعية و الخدمية و التجارية تتأثر بهذه المستجدات مما قلص الاهتمام بها و كثر الحديث في الساحة العربية عن معوقتها و إشكالاتها و حتى فشلها لذا يجب تبيان السياسات لإنجاح التكامل الاقتصادي العربي و لهذا فإن مستقبل المشروعات العربية المشتركة مرتبط قبل كل شيء بتعميم التمويل المشترك من خلال تضافر جهود الدول العربية الإقليمية و القطرية لمواجهة العولمة.

فلهذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول سياسات لإنجاح التكامل الاقتصادي العربي و المطلب الثاني كيفية تحدي العولمة.

المطلب الأول: السياسات لإنجاح التكامل الاقتصادي العربي:

إن المتأمل للتعاون بين الدول العربية يجد نفسه أمام التحدي الكبير و هو تفعيل التعاون التجاري و الإسراع في الانتقال إلى الخطوات التالية لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة و في حقيقة الأمر فإن العرب أمام أحد الخيارات الثلاثة التالية، الخيار الأول هو التخلي عن فكرة السوق العربية المشتركة الخيار الثاني الاستمرار في المحاولات الحالية لتحرير التجارة وتفعيلها الخيار الثالث هو الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات و الانتقال إلى المراحل الأخرى بما يضمن الاستفادة مما تتم و يتفق الكثير مع الاحتمال الثالث و هو الاحتمال الأوقع و الأمثل ، ما الاحتمالان الآخران فهما احتمالان يؤديان إلى تهميش الاقتصاديات العربية[1].

و لدراسة هذه السياسات قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول تعرضنا إلى توصيات و سياسات إقتصادية و الفرع الثاني إلى توصيات عامة.

الفرع الأول: توصيات و سياسات اقتصادية:

من أهم السياسات الواجب اتباعها لإنجاح التكامل الاقتصادي العربي فبعض هذه السياسات الاقتصادية يتكلف بالجانب المحلي و البعض الآخر يتعلق بالمجموع فسنتطرق إلى بعض هذه السياسات.

أولا: لابد من إدخال تجارة الخدمات حيث أصبحت تمثل جزء لا يستهان به كما أن العائد المتوقع من هذه التجارة يفوق بكثير العائد المتوقع من تجارة السلع كما أن تخصص بعض الدول العربية في هذا القطاع و الاعتماد على باقي الدول الأخرى في سد احتياجاتهم أمر غير مستحيل و يؤدي إلى الاستفادة من المقومات المتاحة و يدخل ضمن نطاق الخدمات السياحية ، التأمين، النقل ، الصحة ، التعليم، البنوك و خلافه .

ثانيا: الإسراع في تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي الاقتصادي حيث يقوم هذا الجانب على الكفاءة و تفعيل دور الأسعار و الاهتمام بالسلع و الخدمات غير المتطورة و هذا سوف يؤدي إلى تحسين المناخ الاقتصادي في هذه الدول ، كما يؤدي إلى زيادة المقدرة التنافسية للقطاعات المختلفة و من ثم يسهل عملية الاندماج بين القطاعات المتشابهة و الاستفادة من القطاعات غير التقليدية إن التركيز على دور القطاع الخاص

---

[1] – د. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، (بيروت–الدار المصرية اللبنانية د.ت) ص 219.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

يعتبر من أهم المحاور التي تقوم عليها سياسات الإصلاح الهيكلي كما أن التطور في القطاع الخاص يعتبر من أهم المحاور التي تقوم عليها سياسات الاصلاح الهيكلي كما أن التطور في القطاع الخاص في السلع و الخدمات هو القادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ثالثا: في حين الاعتماد على تطوير القطاع الصناعي لإنتاج سلع تامة الصنع يستوجب من متخذي القرار في هذه لدول العناية التامة و هذا يتطلب وجود خطة لتحديث و تطوير الصناعة في هذه الدول بما يتناسب مع طاقتها بالاعتماد في البداية على جذب التكنولوجيا و تطويعها بما يخدم هذه القطاعات.

رابعا: لابد أيضا من وجود فلسفة لتطوير القطاع الزراعي حيث يوجد لدى هذه الدول الإمكانات العديدة و المتوفرة إذا أحسن التخطيط لها و الاستثمار فيها. إن الاعتماد على القطاع الزراعي كأحد أهم المحاور لتحقيق التكامل الاقتصادي يعتبر من الجدوى بمكان ويؤهل التطور في التعاون في القطاع الزراعي إلى التعاون في المجالات الأخرى و خاصة الصناعات الغذائية حيث يوجد لدى الدول العربية الإمكانيات[1] الزراعية الهائلة كما يلعب القطاع الخاص دورا هامل في الاستثمارات في هذا القطاع و تدعو إلى الابتداء بالتكامل القطاعي مما يسهل الانتقال إلى الأنشطة الأخرى و هذا يتطلب القيام بإعداد دراسة تفصيلية عن هذا القطاع و الامكانيات المتاحة و أنواع المحاصيل التي يمكن زراعتها ومدى مساهمة ذلك في العمالة العربية و التكنولوجيا و خلافه من الأمور المتعلقة بهذا القطاع و يوجد لدى الكثير من الدول العربية الخبرة الكافية في هذا المجال.

خامسا: الاصلاح الهيكلي أيضا يتطلب التعرف على القطاع الصناعي و الامكانيات المتاحة و دراسة أهم العقبات التي تواجه الصادرات العربية من هذه المنتجات و خاصة قطاع المنتوجات حيث هناك ميزة نسبية لبعض لدول العربية في هذا القطاع مثل مصر وتونس و المغرب، إن الاعداد الجيد لدراسة القطاع الصناعي في الدول العربية يحدد المحور الثاني و يؤدي أيضا إلى الاسراع بتنفيذ الاتفاقيات العربية، و يتطلب النهوض بالقطاع الصناعي العربي العديد من الأمور منها الاستثمارات و تحديث المصانع و التكنولوجيا المستخدمة و نوعية المنتجات و يمكن أن تتم الدراسة على مستوى الدول العربية للتعرف على المميزات النسبية لكل دولة و الوصول أيضا إلى نتيجة من شأنها زيادة خلق التجارة بين الدول العربية. ومما لاشك فيه أن هناك تقدما ملموسا في هذا القطاع في معظم الدول العربية و من ثم فإن التعرف على أوجه القوة و القصور في هذا يغير أيضا من السياسات المطلوبة.

سادسا: القطاع العام و تحويل ملكيته إلى القطاع الخاص من الأمور التي تستوجب أيضا النظر إليها حيث تقوم معظم الدول العربية بإتباع هذه الطريقة[2].

الفرع الثاني : توصيات عامة:

---

[1] – د. فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق ، ص 221.

[2] – د. فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص 220.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

هناك بعض التوصيات الهامة من أجل مستقبل وطن عربي أفضل قوى اقتصاديا و سياسيا وحتى عسكريا و أهم التوصيات هي:

1- نسيان الخلافات و الحقد و الكراهية بين الدول العربية و الوقوف صفا واحدا أمام ما يتحداهم من أخطار مستقبلية سواء كانت أخطارا سياسية أو أمنية أو اقتصادية أواجتماعية أو ثقافية أو عسكرية.

2- إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة استمرار احتلال إسرائيل لأراضي عربية في فلسطين و الجولان و جنوب لبنان و مواجهة الحصار الجائر على العراق و ليبيا و السودان فالهدف الأساسي لهذه المنظومة المقترحة هو تأمين أمن كل الدول العربية بدلا من إقامة قواعد عسكرية أمريكية و بريطانية في بعض الدول العربية لقاء تكلفة مالية و اقتصادية وسياسية و معنوية باهظة.

3- القيام بحملة عربية واسعة على كافة المستويات للتنبيه و التوعية بالأخطار المستقبلية التي قد تتعرض لها الدول العربية من العولمة و بين الشركات متعددة الجنسيات و يجب توضيح أسس العلاقة التي تتعامل بها الشركات متعددة الجنسية، و يجب توضيح أسس العلاقة التي تتعامل بها الشركات متعددة الجنسية مع وطننا العربي.

4- الاعتراف الصادق بوجود الأمة العربية كنظام عربي قوي اقتصاديا و سياسيا .

5- الايمان العربي الصادق و الجاد بالوحدة الاقتصادية و السياسية.

6- المشاركة الواسعة للجماهير العربية في عملية التكامل.

7- توسيع نطاق الديمقراطية الحقيقية لتشمل جميع الدول العربية.

8- ترسيخ استيراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية من أجل تقليل التبعية للخارج و تأمين اتباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي.

9- إيجاد نظام إقتصادي عربي قوي يقدم المتطلبات العربية في الداخل و لا يكون[1] لعبة في يد المنظمات الدولية لتأمين متطلباتها كالاعتماد على البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، بل يجب الاعتماد على مؤسسات إقليمية تمويلية عربية.

10- الالتزام السياسي الكامل بعملية التكامل الاقتصادي و إيجاد الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل و التنمية موضع التنفيذ.

11- توقيع ميثاق ترف عربي بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن اجتماعات اللجان التي تهم العمل العربي المشترك.

12- إنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات و الخلافات بين الدول العربية[2].

المطلب الثاني: كيفية تحدي العولمة:

ليس هناك من شك أنه في ظل الضغوط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي و تسريع معدلات التطور التقني (التكنولوجي) للمعدات و السلع و الخدمات تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسع حيز الفضاء الاقتصادي Economic

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق، ص 79.

[2] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع نفسه، ص 79.

Space الذي تتحرك في إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية و يقتضي ذلك بدوره البحث في صيغ وأشكال للتجمع الاقتصادي الاقليمي باعتبارها مسويات وسطية تحدد من خلالها الوحدات القطرية شكل علاقتها و مستوى تعاملاتها مع الاقتصاد الكوني في عمومه.

و بالتالي فعلى راسمي السياسة الاقتصادية، و المخطط الاستراتيجي عموما في أي بلد عربي أن يدركوا نمط التداخل و الترابط بين مستويين في العلاقات الاقتصادية المستوى القطري و المستوى القومي[1] .

و لهذا قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول، المستوى القطري و الفرع الثاني المستوى القومي.

فما هي الإجراءات التي تساعد على مواجهة تحديات القرن العشرين على المستويين القطري و القومي؟

الفرع الأول : على المستوى القطري:

هناك عدة إجراءات يتعين على الدول العربية اتخاذها و تتمثل بالآتي:

1 – التراجع عن الاندفاع في الخصخصة و حرية الأسواق، وعن الانفتاح الكبير على حرية التجارة و حركة رؤوس الأموال الخارجية.

2- إعطاء القطاع العام، حينما تتطلب التنمية الدور الكبر و الرائد في عملية التنمية شريطة إخضاعه للمحاسبة الديمقراطية .

3- إعطاء القطاع الخاص دورا مناسبا و توجهه نحو إقامة مشاريع منتجة و إخضاعه لرقابة التمويلية.

4- اتباع أسلوب و نهج التخطيط لإدارة الاقتصاد و توجيهه نحو التنمية المرغوبة.

5- إطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد و الرشوة و العمل لإصلاح الإدارة و الأداء الحكومي في البلدان العربية[2].

6- فتح المجال أمام القطاع الخاص و مبادراته في الاستثمار و الانتاج و التصدير و إزالة العوائق التي تحول دون تفعيل دور القطاع الخاص.

- تحسين أداء و إنتاج المؤسسات الخاصة و العامة و التركيز على الصناعة و التقنية.

- اعتماد البحث العلمي و الابتكار لتطوير الانتاج و تبني معايير الجودة و بخاصة معايير الجودة الشاملة و المتميزة لتطوير المنتجات.

- إقامة المزيد من اتفاقيات التعاون الثقافي بين الدول العربية.

- ضرورة الاهتمام بالبعد الاقتصادي عند وضع برامج التنمية الثقافية إذ أن ارتفاع دخل الفرد سيزيد من حجم إنفاقه على التعليم و الصحة[3].

---

[1] – د. حمود عبد الفضيل، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق**، (بيروت– الطبعة الأولى، 1998) ص 273.

[2] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق، ص 71.

[3] – د.غالب أحمد عطايا، المرجع السابق ص 26.

- تكثيف جهود المؤسسات الثقافية العربية لزيادة الوعي الثقافي و بخاصة في مناطق الريف العربي.
- حماية اللغة العربية من خلال العديد من الوسائط من أهمها التركيز على التبادل التجاري العربي بالغة العربية، و تدعيم وجودها في وسائل الاعلام السمعية و المرئية والمقروءة.
- تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من ناحيتي السعر و الجودة لتتمكن من استغلال إمكانات التصدير إلى الأسواق الاقليمية و العالمية التي يتيحها الانفتاح الاقتصادي العالمي ولا شك في أن مواجهة هذا التحدي الكبير لا يأتي إلا من خلال تظافر الجهود على المستويين العام و الخاص[1].

الفرع الثاني: على المستوى القومي:

أما على المستوى القومي فتتمثل الاجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل الدول العربية بالآتي:

1- دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي كان المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي قد أقرها في بداية عام 1997 من أجل تيسير و تنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية و بالاضافة إلى ذلك فقد نص البرنامج التنفيذي على إنشاء عدد من اللجان لمتابعة التنفيذ و للتأكد من إلتزام الدول العربية بتطبيقه.

2- تفعيل السوق العربية المشتركة و دعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة عبر إقامة مشاريع تنموية تكاملية تخلق تكاملا في البنية الانتاجية العربية.

3- ضرورة دعم إقامة سوق عربية مشتركة تدريجيا بين الأقطار العربية على أن يت تنويعالهيكل الانتاجي السلعي.

و من أهم المنافع الاقتصادية للسوق ما يلي :

أ- سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية العربية و يمكننا إلى درجة أفضل من إقامة صناعات ثقيلة و صناعات حربية.

ب- ستصبح قادرة في حال اتباع سياسات مناسبة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي.

ج- ستخفف من حدة التبعية للخارج بالاعتماد على الموارد العربية المتاحة و استغلالها استغلالا أمثل من خلال العمل العربي المشترك الصادق و المخلص.

د- سوف تحقق درجة أفضل في استقلالية القرار العربي من شأنه أن يدعم الأمن القومي العربي.

هـ- ستدعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن و في مواجهة أي تحديات بقوة اقتصادية و سياسية.

---

[1] – د.غالب أحمد عطايا، المرجع نفسه، ص 27.

4- العمل على انتشار الديمقراطية الحقيقية في كل الدول العربية و على توسيع و تعميق الانتماء للوطن العربي من جميع الشعب العربي[1].

5- 5- تبني جميع الدول العربية شعار أسلوب و نهج التخطيط من أجل التنمية الحقيقية لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية للمواطن العربي.

6- تفعيل آلية الأمن العربي المشترك لكي تكون قوة عسكرية أمام التحديات و الأطماع الخارجية مشروطة بإرادة سياسية قوية لأن الأمن القومي العربي في خطر، و يتمثل هذا الخطر في احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين و الجولان و جنوب لبنان و الحصار الوحشي وغير الانساني المفروض على الشعب العربي العراقي الصامد منذ عام 1991 و حتى الآن وحصار ليبيا و السودان و العدوان الوحشي الأمريكي البريطاني على العراق في 1997/12/16 و لمدة أربعة أيام.

فالانحسار في الأمن القومي العربي يؤثر سلبيا و إلى درجة كبيرة في التنمية العربية و في إمكانات العرب في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي الدولي فالهدف الأساسي في إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية يرجع إلى تأمين أمن الوطن العربي وتأمين أقطاره من داخل النظام العربي بدلا من استيراده من أمريكا لقاء تكلفة اقتصادية وسياسية و معنوية باهظة.

و لتحقيق إقامة هذا النظام يتطلب الأمر تحقيق الخطوات التالية لمواجهة الهيمنة الأمريكية و هي:

أ- إجراء مصالحة عربية شاملة تتضمن عودة العراق إلى الشمل العربي و نسيان الخلافات وفتح صفحة جديدة في لعلاقات العربية فالمطلوب مكاثفة صريحة و موضوعية يتم فيها إجراء مراجعة لمختلف السياسات و من ثم إقامة علاقات سليمة و صحية تنطلق من الاستيعاب الكامل للمخاطر التي تهدد الأمة العربية و من استشراق علمي للمستقبل وتحسين صورة الوطن العربي أمام العالم مما سوف يعود بالنفع و الفائدة على الشعب العربي والقيادات السياسية العربية.

ب-قيام الأقطار العربية جميعها بخرق الحصار المفروض على العراق و الذي يشمل أبشع أنواع الارهاب الدولي بزعامة أمريكا و بريطانيا و أيضا الحصار المفروض على ليبيا و السودان فالغرب بزعامة أمريكا يكيل بمكيالين فعلى العرب و لمسلمين تفرض أقصى العقوبات بينما تسترضى إسرائيل بكل الوسائل الممكنة و التي لم تنفذ حتى الآن أي قرار صادر عن مجلس الأمن و لا حتى الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ إنشاؤها[2] في عام 1948.

ج- الاتفاق على ميثاق شرق عربي و على وضع آلية لفض النزاعات العربية على إقامة محكمة عدل عربية.

7- التنمية العادلة و المستقلة ، يتعين العمل على تحقيق تنمية حقيقية عربية نشطة و عادلة، وتتصف بدرجة عالية من الاستقلالية و لا تهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق، ص 72.

[2] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق، ص 74.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي فحسب و إنما إلى رفع مستوى المعيشة للموطن العربي و الذي يعد الأثر الإيجابي للتنمية الحقيقية

إن التنمية العربية الراهنة تمر في مرحلة أزمة تتمثل في إشكاليات عديدة من أهمها:

أ- التباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العربي خلال الفترة 1991-1997 إذ بلغ هذا المعدل كمتوسط سنوي حولي 2.8% أي أقل من النسبة السنوية لنمو السكان و يرجع هذا التباطؤ إلى تداعيات أزمة الخليج الثانية عام 1991.

و إلى تزايد مديونية غالبية الأقطار العربية النفطية و غير النفطية و خاصة بعد حرب الخليج و التي قدرت بأكثر من 200 مليار دولار في عام 1998.

ب- تفاقم سوء التوزيع ضمن الثروات و الدخول ويرجع للأسباب التالية:

- تحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة عليه.
- انتشار المديونية الخارجية.
- انتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة في الأقطار العربية.
- ضعف مراقبة الجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص و انتشار الفساد و الرشوة.

ج- تفاقم أزمة البطالة في بعض الأقطار العربية و يعود السبب إلى الآتي:

- ترجع دور الدولة (القطاع العام) في أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق بدرجة كبيرة.
- سوء التخطيط و انعدام وجود أرقام حقيقية عن حجم البطالة في غالبية الدول العربية وخاصة غير النفطية[1].

د- الاخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب العربي رغم وجود الموارد المتاحة غير المستغلة.

و لهذا لابد من اتباع أسلوب التخطيط السليم لنحقيق أهداف عديدة لا يمكن للسوق وحده أن يحقق مثل:

- تنشيط عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية.
- تحقيق توزيع أفضل في الثروات و الدخول من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- تخفيض مستوى البطالة تدريجيا لدراسة سوق العمالة المحلي و الاحتياجات المستقبلية.
- تنمية المناطق المحرومة من البنية التحتية و توفير احتياجاتها المطلوبة.
- إشباع حاجات الناس الأساسية من مأكل و مشرب و ملبس و مسكن بأسعار معقولة[2].

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق، ص 75.

[2] – حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق، ص 75.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الخاتمة :

و أخيرا، نخلص في نهاية هذه الدراسة المتواضعة إلى الإجابة عن بعض الإشكالات التي كانت تطرح في هذا الصدد فنقول:
أن العولمة من خلال مصطلحها globalization تؤدي بنا إلى استنتاج أنها زيادة الإندماج الاقتصادي على مستوى العالم، و ذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع و الخدمات، و تحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما قد يشير المصلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل و المعرفة الفنية أو التكنولوجيا عبر الحدود الدولة.[1] فهذا ما يشيره المصلح لكن الظاهرة سوف تبين لنا حقيقة هذه العولمة، أما بخصوص اشكالية معنى التكامل الاقتصادي العربي فنقول أنه: أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ينشأ بين مجموعة من الدول في ظل توجهات سياسية و اقتصادية و اجتماعية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع في هذه الدول.[2]
و كخلاصة قول بخصوص نجاح أو عدم نجاح التكامل الاقتصادي العربي، في ضوء العولمة فنقول أنه:

- العالم يتجه بشارع مذهل نحو التكتل و العمل المشترك و إن القرن الحادي و العشرين يجب أن يواجه بإرادة سياسية صادقة نحو التكتل الإقليمي الحقيقي من قبل الدول العربية بمواجهة ظاهرة العولمة (الهيمنة الأمريكية).[3]
- واقع التعاون الاقتصادي العربي المشترك كان مخيبا للآمال حتى الآن لأنه لم يطبق على أرض الواقع في أمور كثيرة رغم أن هناك جهودا بذلت لجمع الصف العربي، لكنها لم تنجح مما أدى إلى ضعف النظام العربي.
- و هذا الضعف تسبب في طرح أنظمة جديدة تمثلت في مشروع نظام " الشرق الأوسط" و مشروع " الشراكة الأورو المتوسطية".

كما أنه هناك مستجدات ظهرت على الساحة الدولية ضمن النظام العالمي الاقتصادي الجديد و الطي تمثل في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل اتفاقية الجات و بدأت منذ عام 1995 بالسيطرة على التبادل التجاري و حماية الملكية الفكرية، و تبادل الخدمات و غيرها من الأمور و المصالح الدولية.
إن هذه المستجدات و التطورات السريعة على الساحة الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تجعل الوطن العربي أكثر من أي وقت مضى، بحاجة مصيرية إلى العمل المخلص والصادق و الجاد نحو التكتل الاقتصادي في شتى المجالات الإنتاجية و التجارية و المالية والخدماتية باستخدام كافة مواردها الطبيعية و

---

[1] د. عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية**،(بيروت- الدار المصرية اللبنانية 2003) ص 23.

[2] حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص 75.

[3] هي المرادف الحقيقي في نظرنا للعولمة.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

المالية و البشرية في خدمة هذا التكامل الاقتصادي العربي و الدخول بقوة اقتصادية و سياسة و حتى عسكرية في القرن الحادي و العشرين.

العولمة تخفي في طياتها مشروع أمركة العالم و خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب البادرة، و أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أحادية الاستقطاب والمهيمنة على العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية أغدت باسم السلاح حينا، و باسم حقوق الإنسان حينا آخر، و باسم قوتها العظمى في كل حين، فالتحرير و الليبرالية والخصخصة أصبحت الوسائل الإستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأمريكية و الأوروبية، و أن النظام الذي يأخذ بقانون العرض و الطلب و أفضل الأنظمة لدول العالم كله.

- و نصل في الأخير إلى اعتبار أن التكامل الاق العربي بقي مجرد حبر على ورق، مجرد فكرة لم تجد حقلا خصبا لتطبيقها على أرض الواقع و ذلك لعدم وجود إلتحام عربي بمعنى الكلمة ن و حتى نصل إلى التكامل الإق العربي في عصر العولمة يجب أن نبدأ بالوحدة و الإندماج في الفكر و السياسة العربية ثم التعاون و التكامل في الاقتصاد العربي، و لكي نشعر أننا تكاملنا إقتصاديا فلا بد لنا القيام بمعجزة عربية للنهوض بالعرب أولا و بالتالي الإق العربي خاصة في وقت قد أصبحت العولمة هي الظاهرة الناجمة و الناتجة عن أي ظاهرة.

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

قائمة المصادر و المراجع:

1- الكتب

أ- باللغة العربية:

1- د. أسامة المجدوب: **"العولمة و الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"**، (بيروت، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، فبراير 2001).

2- د. حسين عمر: **" الإق و العولمة"**،(مصر،دار الكتاب الحديث،د.ت)

3- د. رضا عبد السلام: **"إنهيار العولمة"**،(مصر،المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2007).

4- د. زياد عربية:" **التكامل الإق العربي "الواقع و الآفاق"**(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، جويلية 1998).

5- د. سليمان المندري: **" السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"**، (مصر،مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية 2004).

6- د. سميح مسعود: **" التكامل الإق العربي الواقع و الآفاق"**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998).

7- د. عادل المهدي: **" عولمة النظام الإقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية"**، (بيروت، الدار المصرية اللبنانية، 2003).

8- د. عبد الحسن زلزلة: **"دراسات في التنمية و التكامل الإق العربي"** (مركز دراسات الوحدة العربية د.ت).

9- د. عبد الحميد ابراهيمي: **"أبعاد الإندماج الإق العربي و احتمالات المستقبل"**،(مركز دراسات الوحدة العربية ،د.ت).

10- د.عبير محمد علي عبد الخالق: **"العولمة و آثارها على الطلب الإستهلاكي في الدول النامية"**،(الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007).

11- د. عدي قصور: **" مشكلات التنمية و معوقات التكامل الإق العربي"**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983).

12- د.عمر صقر: **" العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"**(2002-2003).

13- د. فادية محمد عبد السلام:**" منظمة التجارة الحرة العربية"**، (بيروت، د.ت).

14- د. فؤاد أبو ستيت: **" التكتلات الإق في عصر العولمة"** (بيروت، الدار المصرية اللبنانية، د.ت).

15- د. محمد محمود الإمام: **" منطقة التجارة الحرة العربية (التحديات و ضرورات التحقيق)"**،(بيروت، د.ت).

16- د. محمد هشام خوارجيكية: **"التكتلات الإق الدولية"**(1971-1972).

17- د. محمود عبد الفضيل:**" التكامل الإق العربي"**(بيروت، الطبعة الأولى، 1998).

18- د. ممدوح محمود منصور: **"العولمة (دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد)"**، (المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2007).
19- د. موسى محمد حربي عريقات: **"التكامل الإق العربي و تحديات ظاهرة العولمة (بحوث اقتصادية عربية)"**،(العدد 20 ، 2000).
20- د. نزيه عبد المقصود مبروك: **"التكامل الإق العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**،(الإسكندرية، دار الفكر الجامعي د.ت).
21- د. يوسف الحلبي: **"التكامل الإق العربي"**،(بيروت، الطبعة الأولى، 1998).

ب-باللغة الأجنبية:

*1- Harold james, ''**the end of globalization , lessons from the great depresson**'' harvard university press, london. 2001.*

*2- O' rouke and j.williamson, ''**whene did globalization began ?** national bureau of economic research (N.B.E.R), march 2000.*

ت-الرسائل و المذكرات:

1-الأستاذة عياشي حفيظة: **"العولمة و السيادة** (رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)"،(كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة وهران 2006-2007).

ث-نصوص قانونية:

1-مذكرة الأمانة العامة، جامعة الدول العربية.
2-اتفاقية الأرجواري 1982.
3-ميثاق جامعة الدول العربية 1945.

ج-مواقع الأنترنت:

1- غالب أحمد عطايا، **"العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي"** ورقة مقدمة إلى الملتقى التربي الأول، الفجيرة، تاريخ 29-30 /2002/04،في:(على موقع الأنترنت: h.t.m العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي ، .00: 14 h (file : //A:/

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

أهم المختصرات:

01-باللغة العربية:

- الاق ← الاقتصادية.
- الاج ← الاجتماعية.
- الس ← السياسية.
- الو.م.أ ← الولايات المتحدة الأمريكية.
- الح.ع.I ← الحرب العالمية الأولى.
- الح.ع.II ← الحرب العالمية الثانية.
- د.ت. ← دون ذكر التاريخ.
- ع III ← العالم الثالث.

02-باللغة الأجنبية:

- صندوق النقد الدولي ← I.M.F.
- .منظمة التجارة العالمية ← W.T.O
- البنك الدولي ← W.B .

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

الفهرس

مقدمة.....	
الباب الأول:تحديد جوانب العلاقة بين العولمة والتكامل الإقتصادي العربي	
الفصل الأول :ظاهرة العولمة .	
المبحث الأول :العولمة دراسة للمفهوم والأسباب والمجالات	
المطلب الأول :مفهوم العولمة	
• الفرع الأول :تعريف العولمة	
• الفرع الثاني :ظروف بروز ظاهرة العولمة	
المطلب الثاني :أسباب ومجالات العولمة	
• الفرع الأول :أسباب ظهور العولمة	
• الفرع الثاني : مجالات العولمة	
المبحث الثاني :تأثيرات العولمة على الوطن العربي والموقف منها	
المطلب الأول :تأثيرات العولمة	
• الفرع الأول :التأثيرات الإيجابية	
• الفرع الثاني :التأثيرات السلبية	
المطلب الثاني :الموقف من العولمة	
• الفرع الأول :موقف المجتمعات منه	
• الفرع الثاني :الموقف العربي منه	
الفصل الثاني :ظاهرة التكامل الإق العربي	
المبحث الأول :ماهية التكامل الإق العربي.....	
المطلب الأول :مفهوم التكامل الاق العربي	
• الفرع الأول :تعريف التكامل الاق العربي	
• الفرع الثاني :نشأته	
المطلب الثاني :أسباب التكامل الاق العربي وأهدافه	
• الفرع الأول :أسبابه.....	
• الفرع الثاني :أهدافه	
المبحث الثاني :مظاهر التكامل الاق العربي وأهميته.....	
المطلب الأول :مظاهره.....	
• الفرع الأول :في القطاعين الزراعي والصناعي	
• الفرع الثاني :في القطاعين التجاري والخدماتي	
المطلب الثاني :أهميته.....	
• الفرع الأول :فوائده.....	
• الفرع الثاني :ضرورته	

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

	الباب الثاني :واقع التكامل الاق العربي في ظل العولمة
	الفصل الأول :العولمة ومحاولات التكامل الاق العربي .
	المبحث الأول :نظرية التكامل الاق العربي في مجال التطبيق في رحاب العولمة .....
	المطلب الأول :التعريف بأهم المحاولات لتحقيق الاق العربي .....
	• **الفرع الأول :أهم المحاولات ما بين 1940-1960.....**
	• **الفرع الثاني :أهم المحاولات مابين 1970 إلى وقتنا الراهن .....**
	المطلب الثاني :تقييم محاولات التكامل الاق العربي.....
	• **الفرع الأول :تقييم التبادل التجاري العربي.....**
	• **الفرع الثاني :التنسيق في السياسيات الاق العربية .....**
	المبحث الثاني :عراقيل التكامل الاق العربي في عهد العولمة .....
	المطلب الأول :أسباب فشل التكامل الاق العربي .....
	• **الفرع الأول :المعوقات الاقتصادية والسياسية .....**
	• **الفرع الثاني :المعوقات الاجتماعية الإدارية .....**
	المطلب الثاني :أسباب وجود العراقيل .....
	• **الفرع الأول :أسباب ضعف الإدارة السياسية في الوطن العربي .....**
	• **الفرع الثاني :سبب التناقضات الهيكلية والتنموية .....**
	الفصل الثاني :آفاق التكامل الاق العربي في ظل العولمة .
	المبحث الأول :تحديات العولمة للتكامل الاق العربي والأبعاد الناجمة عنها .....
	المطلب الأول :تحديات العولمة .....
	• **الفرع الأول :مخاطر العولمة على الاقتصاد العربي .....**
	• **الفرع الثاني :الفرص المتاحة لمواجهته .....**
	المطلب الثاني :الأبعاد الناجمة عنه .....
	• **الفرع الأول :الجانب الإيجابي للعولمة على التكامل الاق العربي .....**
	• **الفرع الثاني :الجانب السلبي للعولمة على التكامل الاق العربي .....**
	المبحث الثاني :مستقبل العمل العربي المشترك وكيفية مواجهة ظاهرة العولمة ....
	المطلب الأول :مستقبل العمل العربي المشترك .....
	• **الفرع الأول :سياسات لإنجاح التكامل الاق العربي .....**
	• **الفرع الثاني :توصيات عامة وسياسات إقتصادية .....**
	المطلب الثاني :كيفية مواجهة العولمة .....
	• **الفرع الأول :على المستوى القطري .....**
	• **الفرع الثاني :على المستوى القومي .....**
	الخاتمة .....
	قائمة المختصرات.....
	قائمة المصادر و المراجع.....
	الفهرسة

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة